جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

دعامة بيداغوجية في مقياس منهجية البحث العلمي

الرصيد:06

المعامل :02

الفئة المستهدفة : طلبة ماستر-1

التخصص: القانون العام

الاستاذة : حمود صبرينة ،استاذة محاضرة أ" ،قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

hamoud.sabrina19@gmail.com:

مقدمة

يعتبر المنهج العلمي موضوع شامل لكافة المجالات العلمية بما فيها الطبيعية والاجتماعية، يأتي مقياس منهجية البحث العلمي من اهم المقاييس، التي يجب على جميع الطلاب دراستها بمختلف مجالاتهم وتخصصاتهم ومستوياتهم الدراسية، فالكل معني باستخدام منهجية البحث العلمي، ومن ثم فهو مطالب بالتعرف على مناهج البحث العلمي الصحيحة وكيفية استخدامها، وماهي الادوات التي يعتمدها كل منهج من مناهج البحث العلمي.

المطلب الاول : علم المناهج وأهميته

يعتبر المنهج العلمي امر جوهري في القيام لبحوث والدراسات العلمية، سواء كانت بغرض الوصول الى نتائج نظرية او تطبيقها على ارض الواقع او معالجة مشكلات عملية، كما يتيح ويحدد للباحث طبيعة الادوات الوسائل والاجراءات التي يعتمد عليها في جمع البيا□ت والمعلومات وتحليلها وتفسيرها، فهو الاطار الذي يقيد الباحث ويوجهه نحو تحقيق هدفه في معالجة وتفسير المشكلات والظواهر بموضوعية ودقة ومصداقية.

الفرع الاول : مفهوم منهج البحث العلمي

يعرف المنهج اصطلاحا بأنه: " فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة، حين نكون بها جاهلين؛ أو من أجل البرهنة عليها للآخرين، حين نكون بها عارفين " وعرف أيضا بأنه:" الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة "،كما يعرف على أنه:" الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة. فيمكن تعريفها أيضا بأنها": الطرق والمسالك التي تساعد الباحث في حال سلوكها على الوصول لحل قضية ما أو الحصول على إجابات محددة لأسئلة قائمة للوصول إلى أهداف محددة مسبقا.

الفرع الثاني : نشاة علم المناهج

ظهر علم المناهج في شكل تطبيقات متفرقة لعلماء العرب والمسلمين ، ولكن مل يتوصل هؤلاء الى صياغته في شكل نظريات عامة ، تنصرف تطبيقاتها الى كل الابحاث العلمية مهما اختلفت ، وهذا

ما يظهر المنهج بشكل واضح عندهم ، فبادر بعض فلاسفة الغرب الى تأسيس علم المناهج بشكل واضح ، حيث ظهر بعدها كعلم مستقل له أسسه ومبادئه المعممة على شتى ميادين البحث . وعلم المناهج من وضع الفيلسوف "كانت" الذي قسم المنطق الى قسمين ، **الأول** يتناول شروط المعرفة الصحيحة ، **والثاني** هو ما يشكل علم المناهج ، ويعين النظر إلى علم المناهج على انه فرع من فروع المنطق ، وان نطبق مبادئ وعمليات المنطق على الموضوعات الخاصة بالعلوم المختلفة ، ومن ثم يعد علم المناهج بمثابة الاطار الذي تندرج تحته المناهج النوعية للعلوم ، وبهذا يكون قد طبق أحد مفاهيم المنطق على علم المناهج نفسه التعريف و التصنيف

وعلى أي حال يتعين وعند تحديد بنية أي علم أن نضع يف الاعتبار النقاط التالية:

1-تحديد موضوع كل علم تحديدا نوعيا دقيقا.

2-تحديد مجرى هذه العلوم خلال تطورها.

3-تحديد منط القضايا والتعميمات التي يتضمنها كل علم.

4-تحديد الأسس الفلسفية أو الفروض التي يقوم عليها هذا العلم.

5-تحديد علاقة هذا العلم ببقية العلوم مع تحديد تطبيقاتها.

الفرع الثالث : مميزات منهج البحث العلمي

يتميز منهج البحث العلمي بالتالي:

1-**الموضوعية** والبعد عن الأهواء الشخصية، وبعبارة اخرى فان جميع الباحثين يتوصلون الى نفس النتائج باتباع نفس المنهج عن دراسة الظاهرة موضوع البحث.

2-يمتاز المنهج العلمي **بالمرونة** ليوائم المشاكل والعلوم المختلفة أي مرونته وقابليته للتعدد مع المشكلات البحثية

3-يساعد على **تنظيم** خطوات الباحث وجهده ووقته.

4-يساعد على التفكير العلمي المنظم، واتباع خطوات علمية متتابعة.

5-تسهيل عمل الباحث بإجراءات متفق عليها علميا.

المطلب الثاني : إشكالية تكوين علم المناهج

اختلف الفلاسفة في مجال تكوين علم المناهج، وقد أثار"كلود برنار" هذا الإشكال في كتابه" **المدخل لدراسة الطب التجريبي** ".وقد ظهرت ثالثة آراء حول كيفية تكون المناهج العلمية، وهل يتم وضعها من طرف فلاسفة وعلماء متخصصين في علم المناهج مسبقا، أم يتم وضعها من طرف العلماء المتخصصين في مختلف العلوم، حيث يتخصص كل عالم بوضع المناهج التي تلاؤم بحثه. وهنا ظهرت ثلاثة آراء في هذا المجال على النحو التالي:

1-الرأي الأول :يرى أنصار هذا الرأي أن المناهج يجب أن تصاغ من طرف فلاسفة وعلماء مناهج، حيث أن هذه العملية فلسفية، ويحتاج الأمر إلى عملية الكشف عن الروابط والعالقة ما بين المبادئ التي تحكم العلوم انطلاقا من فكرة وحدة العقل الإنساني ووحدة المنهج.

من خلال ذلك، يرى أنصار هذا الاتجاه أن صياغة المناهج التي يقوم بها الباحثين أو العلماء المتخصصين، حيث أن الباحث أو العالم المتخصص ال يمكنه الوصول إلى الروابط التي تحكم العلوم بمختلف أنواعها، في حين أن الفيلسوف أو عالم المناهج يستطيع الوصول إلى ذلك لان هذه العملية هي عملية فلسفة بالدرجة الأولى.

2-**الرأي الثاني** :ومن زعماء هذا الاتجاه "كود برنار"،حيث يرى أن المناهج يضعها العلماء المتخصصون كل حسب ميدان تخصصه، فالعالم المتخصص في ميدان معين أدرى بذلك التخصص من غيره في المجالات الأخرى، وأدرى بالمناهج المتبعة في هذا المجال وما يخدم بحثه وموضوعه، فلا يستطيع الفيلسوف أن يضع منهجا يسير عليه الباحث المتخصص لعدم درايته بكل دقائق هذا التخصص وما يتطلبه من وسائل و أدوات منهجية.

3-**الرأي الثالث** :يعتمد هذا الاتجاه على المزج بين الرأي الأول والرأي الثاني فهو يرى أن الفيلسوف هو وحده من يكشف على العالقات بين مختلف العلوم والروابط بينها، ولهذا فالفيلسوف يضع المبادئ الأساسية لكل منهج، ودور العالم المتخصص هو البحث عن آليات تطبيق المنهج في تخصصه، فيكون بذلك للفيلسوف مجاله، ويكون للعالم المتخصص مجاله الخاص به.

الفرع الاول : أصناف مناهج البحث العلمي

عملية تحديد منهج البحث عملية في غاية الأهمية؛ فصدق وموضوعية ودقة النتائج المتوصل اليها متوقف على مدى نجاح الباحث في اختيار المنهج المناسب، والتحكم في ادواته وتطبيقه بشكل افضل، وهذا يتطلب اولا معرفة جميع المناهج العلمية المتاحة، وفهمها جيدا مع معرفة طرق وكيفية تطبيقها واستخدامها في فهم وتفسير الظواهر والمشكلات. لا توجد طريقة علمية واحد تستخدم فقط للكشف عن الحقيقة، وذلك لأن طرق العلم مختلفة بحسب الموضوعات التي يقوم الباحث بدراستها، ونستنتج من ذلك أن كل موضوع في مختلف العلوم يتطلب أستخدام منهج معين.

ومن هنا يمكن تقسيم أصناف **مناهج البحث العلمي** الى الآتي:

أولا: مناهج البحث العلمي بحسب الغرض والغاية

أ-**المنهج النظري** :هو بحث علمي يستخدم للحصول على المعرفة بحد ذاتها، ويركز هذا النوع على الوصول الى القوانين، والحقائق العلمية لتحقيق الفهم الشامل، حيث يتم تطبيق النتائج التي تم التوصل

اليها في نهاية البحث على مشاكل قائمة بالفعل، ومحاولة الحصول على حل لهذه المشاكل" . **فمثل هذا البحث يهدف إلى التأكد من صحة الأبحاث والنظريات التي تم إجراؤها وبحثها بشكل نظري**" . ومن ثم يقوم بتعزيز النواقص الموجودة في تلك الأبحاث، ومن ذلك من خلال بعض المساهمات الخاصة، والتي تساعد على تنمية المعارف بطريقة دقيقة للغاية."

ب- المنهج التطبيقي: "وهي بحوث تكون موجهة لحل أحد المشاكل، أو اكتشاف معلومات جديدة يمكن استخدامها فور الحصول يمكن استخدام نتائج البحث العلمي التطبيقي عليها على مشكلة قائمة لدى مؤسسة أو فرد معين، وأيضاً لمعالجة مشكلة قائمة بالفعل، حيث تتميز هذه البحوث بكونها تشتمل على أهداف محددة وواضحة.

بشكل أكبر من البحوث النظرية. وهي التطبيق المباشر للعلوم العلمية والتي تتواجد على أرض الواقع، ويعد الهدف الأساسي من هذه العلوم التأكد من صحتها ".ويهدف المنهج التطبيقي إلى حل كافة المشاكل التي ترتبط بالظاهرة المدروسة. كما يساعد على إيجاد حلول للمشاكل الميدانية التي تواجه الباحث أثناء قيامه بالبحث العلمي، بالإضافة إلى ذلك فإن لهذا المنهج دورا كبيرا في تطوير الأساليب المتبعة في العلمية الإنتاجية.

ثانيا: مناهج البحث العلمي بحسب الأساليب المتبعة تنقسم الى:

أ- المنهج الوصفي :يتميز المنهج الوصفي بقدرته على وصف الظواهر والوقائع كما تحدث في أرض الواقع؛ يقوم الباحث فيه بجمع كافة الامور والحقائق المرتبطة بالبحث، ومن ثم يقوم بوصفها وصفا دقيقا للغاية وتقديم تقرير مفصل عن هذه الحالة. وهو يعد من بين أكثر المناهج شمولية، والأكثر استخداما في البحث العلمي.

ب -**المنهج التاريخي** :وهو المنهج الذي يهدف الباحث فيه إلى الإحاطة بالظواهر الماضية من خلال إحيائها ودراستها وتحليلها بشكل مفصل، ولكي يكون البحث التاريخي بحثا ناجحا يجب على الباحث احترام ما يلي: القيام بعملية جمع كاملة للأدلة من عدد من المصادر، ومن ثم يقوم بالتأكد من صحة هذه الأدلة. أنه على الباحث الاعتماد على المصادر التاريخية الأولية، لكن يجب أن يقوم بالتأكد من صحة المصادر التي يعود إليها.

ج-**المنهج التجريبي:** لقد أدى المنهج التجريبي دورا كبيرا في تقدم العلوم وبناء الحضارة الإنسانية، ودفعها إلى الالمام . لذلك فهو يعد من أهم مناهج البحث العلمي، والأكثر انتشارا في العالم. ويتميز هذا المنهج بقدرة الباحث على ضبط المتغيرات الخارجية ذات الأثر على الدراسة. وهو يعد من المناهج المرنة، والتي تتكيف مع كافة الظروف. "

د-**المنهج الاستقرائي** : "وهو منهج ينتقل الباحث من الجزء إلى الكل، وذلك من خلال الاستنتاجات التي تقوم على الملاحظات والتجارب والتقديرات.

هـ- المنهج الاستدلالي :وهو المنهج الذي يعاكس المنهج الاستقرائي، ومن خلاله ينتقل الباحث من **الكل إلى الجزء**. "ويعد هذا المنهج من المناهج التي تستخدم في البحث العلمي بشكل عام، وبالتربية والتعليم بشكل خاص.

ثالثا: طبيعة البيانات والادوات المستخدمة

هناك تصنيف يميز بين نوعين من المناهج، على أساس طبيعة البيانات والأدوات المستخدمة في دراسة وتحليل الظواهر، وحسب غرض او هدف البحث من دراسة للظواهر او معالجة إشكالية معينة، وتتمثل فيما يلي:

أ-المناهج الكمية :وتتمثل في مجموعة من الإجراءات والأدوات الهادفة إلى قياس الظواهر أو العلاقات فيما بينها، ويعتمد القياس هنا وفق عدة أشكال كاستخدام الترتيب، والحساب والمؤشرات والنسب والمتوسطات والمعدلات والنماذج الاحصائية والعلاقات الرياضية.

ب-المناهج الكيفية :وتتمثل في مجموعة من الاجراءات والادوات التي تمكن من وصف وفهم الظواهر، بناء على دراسة مكوناتها واجزائها وكيفية ظهورها وتطورها، وتحديد طبيعة العلاقات التي تربط فيما بينها، وتعتمد على تحليل المعارف والبيانات التي تم تجميعها حول الظاهرة.

رابعا: اما بالنسبة للتصنيف الذي أصدره العالمان جود بوسكيتس :المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، منهج المسح الوصفي، المنهج التجريبي، منهج دراسة الحالة، منهج دراسات النمو والتطور.

خامسا: التصنيف الذي أصدره العالم ماركيز :المنهج التاريخي، والمنهج الأنثروبولوجي، والمنهج الاجتماعي، ومنهج دراسة الحالة، والمنهج التجريبي، والمنهج الفلسفي (6مناهج.)

سادسا: التصنيف الذي أصدره العالم هويتني :المنهج الوصفي، التاريخي، التجريبي، البحث الفلسفي، البحث التنبؤي البحث الاجتماعي، البحث الإبداعي.

سابعا :التصنيف الحديث :من أحدث التصنيفات التي أطلقت فيما يخص المناهج العلمية ثلاثة مناهج فقط: المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، والمنهج التجريبي. كما تقسيم هذه المناهج إلى مناهج أصلية، ومناهج تبعية تسهيلا لدراستها فقط - إذ لا يوجد تصنيف للمناهج يسلم من إنتقاد- وذلك كما يلي:

أولا: المنـــاهـــج الأصـلـيـــة :المنهج التاريخي ، المنهج الجدلي ، المنهج الإستدلالي ، المنهج التجريبي

ثانيا : المنـــاهـــج الـتـبـعـيـــة :اي تبعية لأصلية، أي لا تستغني عنها المناهج الأصلية: المنهج الوصفي ، المنهج التحليلي ، المنهج المقارن.

الفرع الثاني : أهمية مناهج البحث العلمي

ان اختيار الباحث العلمي للمنهج العلمي المناسب للبحث العلمي خاصته من أهم القواعد التي لا

بد على الباحث العلمي أن يرتكز عليها من أجل إعداد بحث علمي على النحو المطلوب، ولا ريب أن لمناهج البحث العلمي أهمية جمة تتفق جميعها على إعداد بحثًا علمًيا دقيقًا.

1-البحث العلمي هو عبارة عن بحث منظم لا يأتي عن طريق الصدفة ، بل يأتي نتيجة نشاط العقل.

2-يعد نظريا وذلك لأنه يقوم بالاعتماد على النظريات لغايات إدراك النسب والعلاقات القائمة بين الأشياء، ويتم اخضاع الكل للاختبار والتجربة.

3-وضع الباحث العلمي للفرضيات وذلك بعد أن يقوم بجمع المعلومات والتأكد من صحتها. حيث يعتمد الباحث العلمي على منهج علمي واحد على الأقل من مناهج البحث العلمي وذلك بناً ء على نوع المشكلة التي يتناولها الباحث العلمي في بحثه.

4-بدون التجارب والفرضيات لا يبقى للبحث العلمي أي خاصية علمية ، لذلك فإنه يعتمد عليهم بشكل كبير.

5-مساعدة الباحث العلمي في الحصول على المعلومات الدقيقة من العديد من المصادر والمراجع التي لها صلة بموضوع البحث العلمي الذي يتناوله الباحث.

6-تعمل على مساعدة الباحث على وضع عدة مقارنات يمكن من خلالها توضيح أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين فرضيات البحث المتناَول وبين الفرضيات التي وضعها كل باحث علمي في بحث علمي سابق له يتناول نفس موضوع البحث

7-يعد البحث العملي من البحوث التفسيرية ، وذلك لأنه يقوم بتفسير الظواهر العلمية.

8-كما يعد البحث العلمي بحث حركي وتجديدي وذلك بسبب تطويره المستمر للمعرفة العلمية ، من خلال البحث المستمر عن إضافة معلومات لها.

ان المنهج يقوم بدور حيوي فكل جهد قانوني، سواء أكان نظريا أم تشريعيا أم تطبيقيا، أي سواء أكان من الباحث أم من المشرع أم من القاضي، هذا في إطار العلوم القانونية، ثم هي مطلوبة في كل فرع من فروع العلوم وليس في إطار العلوم القانونية فقط ، خطوة نحو تكوين التفكير المنظم الذي يمكن أن نستخدمه في شؤون حياتنا اليومية أو في النشاط الذي نبذله حين نمارس أعمالنا المهنية المعتادة) بحوث، محاماة، قضاء)... أو في علاقتنا مع المجتمع.

الفرع الثالث : أهداف مناهج البحث العلمي

لمناهج البحث العلمي عدد من الأهداف التي تسعى لتحقيقها ومن أهداف مناهج البحث العلمي نذكر:

1-البحث في موضوع جديد لم يسبق لأحد البحث فيه، واستخراج أحكام جديدة له.

2-المساهمة في تقدم العلم من كافة النواحي ، وذلك من خلال الاكتشافات الحديثة ، وتطوير الاكتشافات القديمة.

3-القيام بعملية اتمام للبحوث التي لم يتمكن أصحابها من إتمامها لأحد الأسباب.

4-القيام بعملية جمع للنصوص والوثائق العلمية المتفرقة بعضها مع بعض.

5-القيام بإعادة استعراض للمعلومات القديمة بطريقة جديدة

الفرع الرابع: الخطوات المتبعة في المنهج العلمي

الخطوات التي يتبعها الباحث عند تطبيق منهج علمي تختلف من منهج بحثي لآخر، وسنوضح أهم الخطوات التي يشترك فيها معظم المناهج العلمية:

1-**اختيار المشكلة موضع الدراسة** :بداية الخطوات المتعلقة بتطبيق المنهج العلمي يتمثل في اختيار أو تحديد مشكلة واقعية، وليس محض خيال، وأن تكون في نفس مجال الباحث، وأن يكون لها مصادر معلوماتية؛ كي يستطيع الباحث أن يتبعها.

2-**تدوين أسئلة البحث وفرضياته** :يقوم الباحث بوضع أسئلة بحث باستخدام أدوات الاستفهام الشهيرة، ومن بينها: كيف، وماذا، وما، وهل... إلخ، ويستخدم الباحثون الأسئلة في الأبحاث الاجتماعية والتربوية بصورة أكبر، أما فرضيات البحث فهي تمثل حالا مؤقتًا لمشكلة الد ارسة، وتلك الفرضيات إما أن تكون ذات صيغة موجهة، مثل: إذا ماُ وجد الإنسان في مستوى أعلى من سطح البحر سيقل الأكسجين، أو في صورة غير موجهة كأنُ يخِّمن الباحث وجود علاقة بين متغيرين مستقل وتابع، مثل: هناك علاقة بين وجود البشر في مكان واختفاء الحيوانات الضارية، واستخدام الباحث للفرضيات يكون أجدى في حالة البحوث المتعلقة بالعلوم الطبيعية.

3-**تقصي المعلومات والبيانات المرتبطة بالمشكلة** :جمع المعلومات إحدى الخطوات المهمة جادا، وهي تمثل نقلة كبيرة في سبيل التَّعُّرف على الأسباب التي أَّدت لتكون المشكلة، ومعلومات البحث يمكن أن يحصل عليها الباحث من الموسوعات والمصادر والم ارجع والمجلات العلمية الُمحكمة، وكذا الدراسات السابقة، بالإضافة لنوعية أخرى من المعلومات الحديثة التي يتحصل عليها الدارس من عِّينات البحث، وهي عبارة عن مجموعة يختارها الباحث من مجتمع الدراسية لتمثل المجتمع محل البحث.

4-**الإجابة عن الأسئلة أو تحديد العلاقة بين الفرضيات** :وتلك هي الخطوة قبل الأخيرة من خطوات المنهج العلمي؛ حيث يقوم الباحث بنقد المعلومات التاريخية، واختيار ما يصلح منها لتفسير المشكلة، أو تحليل البيانات التي تنتج من عِّينات البحث عن طريق الُمعادلات الإحصائية، وتُوجد تطبيقات كمبيوترية حديثة تستخدم في ذلك مثل ،spssو ،eviewsو ،sasو ،excelو ،stataو minitab، وغيرها.

5-**وضع الاستنتاجات** :وهي الخطوة الأخيرة من خطوات تطبيق المنهج العلمي، حيث يضع الباحث مجموعة من البنود التي توضح خلاصة ما توصل إليه، ومن المهم أن يكون ذلك الجزءُ مرتبطًا مع أهداف وتساؤلات وفرضيات البحث، وباقي يتم شرحه في متن البحث.

6-**ملحوظة** :هناك البعض ممن يرون أن خطوة الحصول على البيانات تسبق وضع التساؤلات أو الفرضيات، وآخرون يرون التساؤلات والفرضيات ينبغي صياغتها قبل تحصيل البيانات والمعلومات، كونهما نتاً جا لتفكير وحدس الباحث، وبناً ء على ذلك ينطلق في رحلة البحث عن المعرفة، والأخير هو الأقرب للصواب

المبحث الاول: المنهج الوصفي

ارتبطت نشأة هذا المنهج بالمسوح الاجتماعية وبالدراسات المبكرة في فرنسا وانكلترا، وكذا بالدراسات الأنثربولوجية في الولايات المتحدة، ويقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، أو هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها. لذلك فهو يشتمل على عدد من المناهج الفرعية والأساليب المساعدة، كأن يعتمد مثلا على دراسة الحالة أو الدراسات الميدانية أو التاريخية أو المسوح الاجتماعية، ولا يقتصر المنهج الوصفي على التعرف على معالم الظاهرة وتحديد أسباب وجودها، وانما يشمل تحليل البيانات سها وتفسيرها والتوصل إلى وصف دقيق للظاهرة ونتائجها.

المطلب الاول : تعريف المنهج الوصفي

يعد أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات دقيقة وكافية بشأن ظاهرة أو موضوع معين، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، بهدف الحصول على نتائج علمية، وبعدها تفسيرها بشكل موضوعي، بما يتوافق مع المعطيات الفعلية للظاهرة، فهو يهدف إلى رصد ظاهرة أو موضوع محدد بغرض فهم مضمونه، أو يكون هدفه الرئيسي تقويم وضع معين لأغراض علمية.

الفرع الأول: تعريف المنهج الوصفي

هو أسلوب أو نمط يتم استخدامه لدراسة ووصف الظواهر والمشكلات العلمية وصف دقيق للوصول إلى التفسيرات المنطقية المبرهنة بهدف إتاحة الفرصة للباحث لوضع إطارات محددة للمشكلة واستخلاص عدد من الأسباب التي أدت لحدوث الظاهرة أو المشكلة.

أولا: تعريف المنهج الوصفي

يمكن تعريف المنهج الوصفي بأنه: المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاًُ ويعبر عنها بطريقة **كيفية أو كمية**. فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها صفة رقمية يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى. ويعرف المنهج الوصفي كذلك بأنه: مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو لجتها ومعا وتصنيفها الموضوع اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً؛ لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل البحث.

ويعرفه البعض بأنه عبارة عن طريقة لوصف الموضوع المراد معالجته بواسطة منهجية علمية صحيحة، وتصوير النتائج التي يتوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها.

يظهر المنهج الوصفي من خلال ما سبق؛ على أنه يقوم على تفسير الوضع القائم للظاهرة موضوع البحث، وذلك من خلال تجديد ظروفها وأبعادها ووصف دقيق للعلاقات القائمة بينها، بغرض الوصول على وصف عملي متكامل ودقيق للظاهرة يقوم على الحقائق المرتبطة بها فعلا، ويمكن أن يعبر عن هذا الوصف بشكل كيفي أو كمي، كما يمكن أن يرتكز على وضع قائم في وقت محدد، وقد يكون تتبعيا يستمر لفترات أو يحدث على عدة مراحل، ويكون الغرض من الوصف الفهم أو تقويم أوضاع قائمة، وقد يكون لأهداف عملية مباشرة. ويعتبر المنهج الوصفي المنهج الوحيد الممكن لدراسة ومعالجة بعض الموضوعات الإنسانية، مثل البحوث السلوكية، نتيجة عدم تمكن الباحث من القيام بتجارب بشأن هذه الموضوعات، كما يمكن استعماله في إطار دراسة مختلف الظواهر الطبيعية ،إذ يشمل عدد من الدراسات، كالدراسات الاستكشافية (الاستطلاعية) والدراسات التقويمية، كما يمكن أن يستعمل أسلوب الدراسة المقارنة أو دراسة الحالة، ولا يقدم الباحثون في مجال الدراسات الوصفية مجرد اعتقادات أو ملاحظات عرضية، بل يتم البحث وفق خطوات متتالية بدءا من فحص الموقف وتجميع معلومات وبيانات دقيقة وكافية عن الظاهرة موضوع البحث، ثم تحليلها بشكل موضوعي، وبعدها يتم التعرف على العوامل المكونة والمؤثرة على الظاهرة، واختيار طرق وأساليب جمع المعلومات والبيانات والاعتماد على أدوات منهجية مساعدة.

ثانيا : خصائص المنهج الوصفي

يمكن إيجاز الخصائص أو السمات التي يتمتع بها المنهج الوصفي بالآتي:

1-اعتماد الوصف العلمي على التحليل والعقل والموضوعية.

2-يرتبط بالواقع قدر الإمكان ولذلك فهو يهتم بالدراسات ذات الصلة بواقع الأفراد والجهات والجماعات والمؤسسات والدول ووصف الماضي.

3-يستخدم الأسلوب الكمي أو الكيفي أو الاثنين معاً.

4-الأكثر انتشا اًر في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

5-يساعد على التنبؤ بمستقبل الظاهرة وذلك عبر متابعة معدلات التغير وواقع الظاهرة.

6-يهتم بجمع كم كبير من المعلومات عن الظاهرة

7-جيد في تفسير واقع الظاهرة أكثر من إيضاح أسبابها والمؤثرات عليها.

8-يرتبط التعميم فيها بحدود ضيقة ولكن لتبدل المتغيرات مثل تنوع المكان والجمهور والمؤثرات والخصائص أهمية كبيرة اذ تضاف لعامل الوقت وتأثيره.

تميل البحوث الوصفية لاستخدام الأسئلة بدلاً من الفرضيات واستخدام كل أدوات جمع البيانات.

9-يوفر هذا المنهج أقصى حد ممكن من البعد عن التحيز في طرح الآراء.

ثالثا: أهداف المنهج الوصفي

إن الهدف من تصنيف المعلومات وتنظيمها هو مساعدة الباحث على الوصول إلى استنتاجات تساعدنا في تطوير الواقع الذي ندرسه، فلا يهدف الأسلوب الوصفي إلى وصف الأحداث والظواهر أو وصف الواقع كما هو، وانما يهدف إلى الوصول إلى استنتاجات تساعد في فهم هذا الواقع وتطويره في النقاط الآتية:

1-جمع بيانات حقيقية ومفصلة لظاهرة أو مشكلة موجودة فعلاً لدى مجتمع معين.

2-تحديد المشكلات الموجودة وتوضيحها.

3-إجراء مقارنات لبعض الظواهر أو المشكلات وتقويمها وايجاد العلاقات بين تلك الظواهر أو المشكلات تحديد ما يفعله الأفراد في مشكلة أو ظاهرة ما والاستفادة من آرائهم وخبراتهم في وضع تصور وخطط مستقبلية واتخاذ القرارات المناسبة لمواقف متشابهة مستقبلاً

4-ايجاد العلاقة بين الظواهر المختلفة

5-تحديد أفضل الطرق والأدوات والآلات والمعدات للرصد، من الجوانب المختلفة، وبما يسمح للباحث بتقدير الموقف بشكل أفضل وأدق، ولكي يتجنب المفاجآت، ويقدر على الإنذار المبكر.

رابعا: مرتكزات المنهج الوصفي(الأسس)

يرتكز منهج البحث الوصفي على مجموعة من الأسس الآتية:

-إمكانية الاستفادة والاستعانة بمختلف الأدوات للحصول على معلومات دقيقة، مثل الملاحظة؛ إن غرض المنهج الوصفي يتمثل في الوصف والتحديد الكمي للظاهرة، وبالتالي يمكن أن يكون هناك اختلاف في تلك الدراسات، إذ أن بعضها يكتفي بمجرد وصف الظاهرة كمية أو كيفية، والبعض الآخر يتعدى إلى معرفة الأسباب المؤدية للظاهرة، والآخر يحاول الوصول إلى ما يمكن القيام به لأحداث تغيير أو تعديل في موقف عينة البحث...إلخ؛

-يقوم هذا المنهج على اختيار عينات ممثلة لمجتمع البحث للوصول إلى النتائج توفيرا للجهد والوقت وغيرها؛

-يستخدم الباحث الوصفي التجريد ليتمكن من تمييز سمات الظاهرة المبحوثة وخصائصها لتداخل الظواهر الإنسانية وتعقدها وصعوبة ملاحظة الظواهر في حالاتها الطبيعية؛

-ليصل الباحث الوصفي إلى استخلاص أحكام تصدق على كافة عناصر الظاهرة المدروسة، لابد من تصنيف الأشياء أو الوقائع أو الظواهر وفق معيار محدد لأجل تمكنه من استخدام التعميم لنتائجه واستنتاجاته.

والملاحظ أن البعض من الباحثين يوجز هذه المرتكزات في أساسين فقط، هما: التجريد والتعميم.

الفرع الثاني : مراحل البحث الوصفي:

يتم البحث الوصفي بمرحلتين هما:

أولا: مرحلة الاستكشاف والصياغة

ويتم في هذه الدراسات استطلاع مجال محدد للبحث أو صياغة مشكلات تصلح للبحث الدقيق في مرحلة قادمة، كما يمكن أن تهدف مثل هذه الدراسات إلى توضيح المفاهيم وتحديد الأولويات للمواضيع والمسائل الجديرة بالبحث أو جمع المعلومات عن القدرة العملية لإجراء بحث بشأن مواقف الحياة الفعلية، أو حصر المشكلات التي يعتبرها الناس أن لها قيمة خاصة لحياتهم وعلاقاتهم، وتستند الدراسات الكشفية على مجموعة إجراءات منهجية معلومة ومحددة تضم:

1-تلخيص تراث العلوم الاجتماعية ومختلف المجالات ذات الصلة بمشكلة البحث؛

2-استشارة الأشخاص الذين لهم الخبرة العلمية والعملية بالمشكلة محل الدراسة؛

3-تحليل بعض الحالات التي تعمل على توضيح المشكلة لدينا

ثانيا: مرحلة التشخيص والوصف المعمق :يتم في هذا النوع من البحوث تحديد مختلف الخصائص، وتجميع المعلومات بوصف دقيق لكافة جوانب الموضوع محل الدراسة، بما يسمح بالتشخيص الدقيق لدوافع الموضوع، ودون الانطلاق من فروض مسبقة.

وبالتالي يتبين أن الفرق بين الدراسات الوصفية والاستطلاعية أو الكشفية يظهر من خلال أن الدراسات الوصفية تفترض وجود قدرا كبيرا من البيانات عن المشكلة محل البحث، بخلاف الدراسات الكشفية التي يدخل فيها الباحث الميدان دون أن يعرف الأبعاد الحقيقية للظاهرة أو المشكلة التي يعالجها، لذا يقصر اهتمامه في استكشاف كافة جوانب هذه المشكلة.

الفرع الثاني : الأدوات المستخدمة في المنهج الوصفي

من أبرز الأدوات التي تستخدم لإجراء المنهج الوصفي: **أولا :استمارة الاستبيان** :وتعد استمارة الاستبيان من أشهر الأدوات المستخدمة في المنهج الوصفي، وهي أسئلة تتم صياغتها من جانب الباحث العلمي؛ للحصول على معلومات وبيانات تتعلق بمشكلة البحث، ويوجد عديد من أنواع الاستبيان، فهناك الاستبيان المحدد الذي يقيد المبحوث بإجابات محددة، مثل (موافق) أو (غير موافق.).. وهكذا، أو الاستبيان غير المحدد الذي لا يقيد المبحوث، ويمكن من خلاله أن يقوم بإد ارج الإجابة بكل حرية، وفقًا لنوعية الأسئلة التي يسوقها الدارس في استمارة الاستبيان، وقد تشتمل الاستمارة على مزيج من الأسئلة محددة الإجابات أو المفتوحة.

ثانيا : استخدام الملاحظة :وهي طريقةُ مجدية في المنهج الوصفي، وفيها يقوم الدارس بمراقبة ظاهرة البحث، وتدوين جميع ما يتعلق بها ووصفه وصفًا واضحا، وتعتمد هذه الطريقة على خبرات الدارس ومهارته في تحديد سلوكيات الظاهرة خلال الملاحظة.

ثالثا :استخدام المقابلة :وهناك كثير من أنواع المقابلات، مثل المقابلة الفردية أو الجماعية، وهي عبارة عن حوار بين الباحث والمبحوث، يستطيع من خلاله الباحث أن يتعرف على المعلومات المفيدة التي تخدم مادة البحث، ومن خلال ذلك يسوق بعض الأسئلة التي تستفز الباحث للإدلاء بتصريحات مهمة في إطار موضوع الدراسة، كذلك يمكن من خلال استخدام المقابلة كأداة للمنهج الوصفي أن يتعرف الباحث على وصف للانفعالات الخاصة بالمبحوث. **رابعا : العينة** : تعتبر العينة من أهم العناصر التي يتكون منها المنهج العلمي، ويمكن أن تكون العينة في صورة مجموعة من الأفراد، ويمكن أن تكون مرتبطة بشكل رئيسي بالزمن، ويمكن أن تكون العينة في صورة ظاهرة علمية.

المطلب الثاني : أنواع الدراسات الوصفية وتطبيقها في العلوم القانونية

تتخذ الدراسات الوصفية عدة أشكال، ولا يوجد اتفاق بين الباحثين على تصنيف محدد لهذه الدراسات، إلا أن فان دالين حدد للدراسات الوصفية الأنماط التالية

* **الدراسات المسحية:** وتتضمن المسح المدرسي، المسح الاجتماعي، دراسات الرأي العام وتحليل العمل وتحليل المضمون؛

***دراسات العلاقات المتبادلة:** وتتضمن دراسة الحالة، الدراسات العلية المقارنة والدراسات الإرتباطية؛

***الدراسات التطورية:** وتتضمن دراسات النمو بأسلوبها الطولي والمستعرض ودراسات الاتجاهات التتبعية.

يعد المنهج الوصفي من أكثر وأهم مناهج البحث الاجتماعي ملاءمة لدراسات الواقع الاجتماعي، وهو يشكل الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح لهذا الواقع اذ يمكننا من الاحاطة بكل أبعاد هذا الواقع. فنصف ونتصور بدقة كافة ظواهره وسماته .لذلك فهو يشمل على عدد من المناهج الفرعية والأساليب المساعدة، كأن يعتمد على دراسة الحالة أو الدراسات المسيحية وهذا ما سنأتي على تبيانه.

الفرع الاول: منهج الدراسات المسحية

يعتبر منهج المسح من أكثر المناهج استعمالا في البحوث الوصفية ويهدف إلى:

1-وصف الظاهرة المدروسة وتشخيصها وتحليلها وجمع بيانات حولها وتقرير حالتها كما هي في الوقت الراهن، وفي هذا المجال فان الدراسة المسحية تتعلق بالوقت الذي يجري فيه البحث ولا تتعلق بماض الظاهرة ولا بمستقبلها.

2-يقوم الباحث بتقديم المعايير المحددة التي يجب أن تكون الظاهرة وفقها.

3-من خلال دراسة الواقع يقوم الباحث بإسقاط ما هو موجود فعال في المجتمع مع ما ينبغي أن يكون عليه الحال وفق معايير محددة – أي مقارنة الواقع مع معايير محددة- يقوم الباحث بتقديم اقتراحات وأساليب من أجل الوصول الى ما ينبغي أن تكون عليه الظاهرة استنادا الى المعايير المحددة.

4-يصل الباحث في الأخير الى استخلاص النتائج التي يمكن تطبيقها على منهج الدراسة كله . ان الدراسات المسحية تعتمد كثيرا على أدوات البحث العلمي التي ال يمكنها أن تغفل ذلك، بل إن هذه الأدوات هي محور هذه الدراسة ومثال ذلك المقابلات التي يجربها الباحث مع العينة التي يختارها وكذلك قيامه بعملية الاستبيان ...الخ .ان الدراسات المسحية أنواع كثيرة منها المسح المدرسي – الدراسة المسحية للرأي العام – المسح الاجتماعي

أولا: المسح المدرسي

ويتعلق هذا المسح بدراسة قطاع مهنة التعليم حيث يقوم الباحث بتسليط الضوء على العملية التربوية ومدى فعاليتها ويقوم الباحث بدراسة مسحية: إما ، أو مسحا يتعلق بالطالب للجهاز القائم بالتدريس ، أو يقوم بدراسة المناهج المدرسية المطبقة ومدى فعاليتها في مجال التعليم و ذلك من خلال مجموعة من العناصر يمكن أن تتمثل في نسبة المدرسين إلى التلاميذ في المدرسة، الصفات الشخصية التي ينبغي أن تتوافر في المدرس و علاقتهما بفاعلية التدريس، الحجم الساعي لساعات التدريس، مستوى أجور المدرسين، أعمار المدرسين وعلاقتها بفاعلية التدريس...الخ وقد يقوم الباحث بإجراء دراسة مسحية تتعلق بالطلبة أو التلاميذ من خلال مجموعة من العناصر يمكن أن تتمثل في رغبة الطلبة أو التلاميذ في دراسة مادة معينة و مدى استعدادهم لتلقي المعلومات فيها، المستوى الاجتماعي للطلبة أو التلاميذ ومدى تأثير ذلك على عملية التعلم، المستوى الاقتصادي للطلبة أو التلاميذ ومدى تأثير ذلك على عملية التعلم...الخ. وقد يقوم الباحث بدراسة المناهج الدراسية المطبقة و مدى تأثيرها وفعاليتها في مجال التعليم، وذلك من خلال أهداف هذه المناهج و محتواها، و طرق و أساليب تدريسها، و في هذا الإطار تكون الدراسة المسحية المدرسية دراسة تربوية.

ثانيا: الدراسات المسحية للرأي العام:

يعتبر هذا النوع من الدراسة أحد أنواع الدراسات المسحية، و هي تتعلق بالرأي العام، و الرأي العام هو مجموع الآراء و الأحكام السائدة في المجتمع، والتي تكتسب بصفة الاستقرار، والتي قد تختلف في وضوحها و دلالتها، و لكنها تكون صادرة عن اتفاق متبادل بين غالبيتهم، رغم اختلافهم في مدى إدراكهم لمفهومها، ومبلغ تحقيقها لينفعهم العام، ومصلحتهم المشتركة. من خلال ذلك فإن الرأي العام هو اتجاه جماعي يعبر عن رأي الغالبية العظمى بين أفراد مجتمع معين نحو أمر من أمور التي تتعلق بهم و تؤثر فيهم.

و إذا كان الأمر كذلك، فإن عملية مسح الرأي العام تعتبر طريقة للتعرف على آراء الناس بشأن مسألة معينة في وقت معين، و يتعلق الأمر هنا بمسألة مفتوحة للجدل و النقاش . و هذه الدراسة المسحية للرأي العام تستخدم بالضرورة أدوات البحث العلمي و خاصة المقابلات والاستفتاءات، كما أنها تختار عينة كبيرة العدد أن تمثل وجهات نظر قطاعات مختلفة و متنوعة معتمدة في ذلك على تنوع السن و الديانة، و الدرجة العلمية و الحالة العائلية و المستوى الاجتماعي والاقتصاد و غيرها من المعايير المختلفة و ذلك من أجل أن تكون عملية قياس الرأي العام عملية موضوعية و تقترب من الواقع. ومثال ذلك: نطرح سؤالك ما رأيك في إلغاء عقوبة الإعدام من التشريع الجزائري، نحاول من خلال هذا السؤال أن نعرف توجه الرأي العام الجزائري من خلال عملية سبر الآراء.

ثالثا: المسح الاجتماعي: وهو نوع من الدراسات المسحية يرتكز على الدراسة العلمية لظروف المجتمع و حاجاته يقصد الحصول على بيانات و معلومات تتعلق بالظاهرة المدروسة و القيام بتحليلها و تفسيرها للوصول إلى تعميمات بشأنها. من خلال ذلك نلاحظ أن الدراسة المسحية الاجتماعية تستهدف دراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية معينة في منطقة معينة من أجل الوصول إلى حلول بشأن الظاهرة المدروسة. و مثال ذلك دراسة ظاهرة الفقر في المجتمع معين، أو ظاهرة استهلاك المخدرات و ترويجها...الخ. إذن من خلال ذلك فالمسح الاجتماعي قد يعالج مشكلة مرضية في المجتمع، و يحاول الباحث أن يعالجها معالجة إصلاح بمعنى محاولة النهوض بالأوضاع القائمة، و وضع خطة أو برنامج للإصلاح.

وقد يكون هذا المنهج شاملا لجميع أفراد المجتمع و تكون هذه الحالة أمام المسح الاجتماعي الشامل، وقد يكون لعدد محدود ونكون في هذه الحالة أمام المسح بطريقة العينة. من خلال ذلك، فإن المسح الاجتماعي يحقق فوائد كبيرة في مجال عمليات التخطيط الذي ترتكز عليه السياسة العامة للدولة التي تستهدف تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتنميتها في فترة زمنية معينة بالإضافة إلى ذلك فإن المسح الاجتماعي يستفاد به في دراسة الخصائص السكانية و الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية لجماعة من الجماعات للتعرف على القدرة الشرائية لأفراد المجتمع ومدى تأثيرها و تأثرها بالوضع الاقتصادي و الاجتماعي...الخ.

تطبيقات أسلوب المسح الاجتماعي في مجال العلوم القانونية والإدارية

إن تحديد ميدان استخدام أسلوب المسح الاجتماعي مرتبط بطبيعة الموضوع المدروس واذا رجعنا إلى مجال العلوم القانونية والإدارية فإن أول من استخدمه هو جون هوارد ( )John Howard، حيث قام بمسح اجتماعي للوقوف على حالة المساجين، وعمل على جمع الحقائق والأرقامُ مباشرة من السجون والمساجين واحصائها وقام بدراسة مسحية شاملة حول أسماء المساجين وأعدادهم وتواريخ سجنهم وظروفه ومختلف المشاكل التي كانوا يعانون منها بسبب الأم ارض والرعاية الصحية السيئة، وغيرها من الظروف غير الملائمة، ثم قام بتقديم بحثه في إنجلترا ونوقش على مستوى مجلس العموم البريطاني فصدرت تشريعات ادت إلى إصلاح السجون في انجلترا والنظام العقابي ككل في تلك الدولة.

كما يمكن تصور إجراء مسوح اجتماعية في مختلف فروع القانون العام والخاص حول ظواهر وسلوك معينة، مثلا مدى امتثال الطلبة للتدابير الوقائية والبروتوكول الصحي لكوفيد 19، إجراء دراسةمسحية لمختلف بلديات ولاية سطيف حول البيروقراطية الإدارية أو تسريح العمال بسبب الوضع الاقتصادي المتدني الناجم عن تداعيات كوفيد 19وغيرها من المواضيع التي يمكن اخضاعها للدراسة المسحية.

رابعا : تحليل العمل

هذا النوع من الدراسات المسحية يهتم بدراسة المعلومات والمهمات المرتبطة بعمل أو وظيفة، فهو يتولى تحليل العمل أو النشاط الذي يقوم به الفرد، بقصد توصيف الأداء في كل مهمة ، وعادة ما يتم عن طريق دراسة الأوضاع الإدارية والتنظيمية والتعليمية والصحية وغيرا داخل المؤسسات، وفيه تجمع البيانات والمعلومات عن أنشطة وواجبات ومسؤوليات العاملين، كذلك وضعهم وعلاقاتهم داخل الهيكل التنظيمي للعمل وظروف عملهم وطبيعتها وخبراتهم ومهاراتهم، حيث أن تحليل العمل يساعد الباحثين والمسؤولين على المؤسسات العاملة بجمع معطيات خاصة حول الظروف الراهنة وسمات العمال.

خامسا : تحليل الوثائق– تحليل المحتوى أو المضمون–

يهتم ذا النمط بتحديد اتجاهات الأفراد والجماعات نحو موضوع محدد، و يربطه هذا العمل بما تحتويه الوثائق من بيانات ومعلومات، وهو يستخدم في عمله المنهج التاريخي، غير أن المنهج التاريخي يعتمد على دراسة الأحداث الماضية، وتحليل الوثائق يعتمد على دراسة الوضع الراهن أو الحالي، وكثيرا ما يقوم الباحثون بتحليل القواعد والقوانين والقواعد التي تضعها الهيئات الوصية من خلال المنشورات والمراسيم والتقارير.

الفرع الثاني : دراسات العلاقات المتبادلة

في بعض الأحيان لا يكتفي الباحث للحصول على أوصاف دقيقة للظواهر التي يدرسها، ولكنه يهتم بالتعرف على العلاقات القائمة التي تربط بين مختلف الظواهر، من خلال جمع البيانات وتحليلها والتعمق فيها:

اولا: منهج دراسة الحالة

يعتبر منهج دراسة الحالة أحد المناهج الوصفية التي تعنى بدراسة وحدة من وحدات المجتمع دراسة تفصيلية من مختلف جوانبها، و ذلك من أجل الوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات و من خلال ذلك فإن هذا المنهج يتميز بالتعمق في دراسة وحدة معينة سواء كانت هذه الوحدة فردا أو قبيلة أو قرية أو مؤسسة اجتماعية أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، يهدف إلى جمع البيانات و المعطيات و المعلومات المفصلة عن الوضع القائم المتعلق بالوحدة المدروسة و تاريخها و علاقاتها بالبيئة و تحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمع الذي تنتمي إليه هذه الوحدة أو الحالة، غير أنه يشترط أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد الحكم عليه.

إن دراسة الحالة تقوم على البحث و التحليل المعمق للظاهرة، حيث إن الباحثين في المجال الاجتماعي والنفسي والرياضي عادة ما يوجهون اهتماماتهم بدراسة شخصية الفرد بهدف تشخيص حالة معينة، باعتباره ممثل ومكون للجماعة الذي ينتمي إليها، أو يقوم الباحث بدراسة مستفيضة لعدد محدود من الحالات المختلفة مثلا دراسة التطور لشخصية ما، أو ظاهرة أو مجال معين، كما أنه يصعب تعميمها على المجتمعات الأخرى.

وقد عرفت الدراسة المسحية بأنها ذلك النوع من البحث الذي يتم بواسطة استجواب جميع أفراد مجتمع البحث أو عينة كبيرة منهم، وذلك بقصد وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجود فقط، دون أن يتجاوز ذلك إلى دراسة العلاقة أو استنتاج الأسباب. محاولة بحثية منظمة لتقرير الوضع الراهن لظاهرة، أو موضوع، أو جماعة، ووصفه وتحليله بهدف الوصول إلى معلومات وافية دقيقة عنه، تنصب على الوقت الحاضر)وقت إجراء البحث(في محاولة الكشف عن الأوضاع القائمة لتطويرها إلى الأفضل، لهذا فالمسح يستخدم لهدف الحصول على معلومات من جمهور معين أو عينة منه، و هذا لحل المشكلات العالقة، كما أنه يساعدنا في كشف العلاقة بين مختلف الظواهر، التي قد لا يستطيع الباحث الوصول إليها بدون استخدام المسح.) من خلال التعريف الذي تطرقنا له يمكن أن نستنتج:

أ-مميزات منهج دراسة الحالة:

1-يهدف هذا المنهج إلى الحصول على معلومات شاملة و مفصلة عن الحالة المدروسة.

2-القيام بدراسة متعمقة للحالة المدروسة.

3-القيام بدراسة الحالة المدروسة من حيث متابعة تطورها تاريخيا و حاليا، و هذا ما يميز منهج دراسة الحالة عن منهج الدراسات المسحية.

ب-خطوات منهج دراسة الحالة:

يمكن أجمال خطوات منهج دراسة الحالة فيما يلي:

1-القيام بتحديد المشكلة و اختيار الحالة موضوع الدراسة.

2-القيام بجمع البيانات و المعلومات الضرورية لفهم الحالة المدروسة، و ذلك عن طريق الاستعانة بأدوات البحث العلمي كالاستبيان و المقابلة.

3-تحديد الفرضيات

4-القيام بمسايرة الحالة من أجل الوصول إلى مختلف التطورات المتعلقة بها.

5-الوصول إلى استخلاص النتائج المتعلقة بالحالة المدروسة و وضع التعميمات على بقية الحالات الأخرى.

ج-أهمية الدراسات المسحية

1-توفير معلومات منظمة عن الكثير من الظواهر تؤدي إلى فهمها ومعرفة عناصر.

2-تسهم في دراسة المشكلات ومعرفة آثارها وتقديم اقتراحات لحلها.

3-يستفاد منها في التخطيط للعملية التعليمية والتربوية بشكل عام.

4-عن طريقها يمكن معرفة الرأي العام واتجاهاته نحو الكثير من القضايا، علما بأن المسح قد يكون مسحا شاملا لجميع أفراد المجتمع يمكن السيطرة عليه وحصره بالكامل، وقد يكون عن طريق اختيار عينة ممثلة للمجتمع ومسح السمات المستهدفة فيها وتعميم النتائج على المجتمع الذي تمثله.

-**استخدام منهج دراسة الحالة في العلوم القانونية** يطبق منهج دراسة الحالة في البحوث الاجتماعية، وفي علم النفس وباقي فروع العلوم الانسانية حسب طبيعة الموضوع المدروس ومشكلة البحث.

وفي العلوم القانونية فان أكثر تطبيقات منهج دراسة الحالة نجدها في العلوم الجنائية، فمثال لمعرفة الدوافع الاجرامية يتوجب على الباحث التعمق في دراسة الحالة من أجل تفسير السلوك الاجرامي، خاصة مع تطور المذهل للظاهرة الاجرامية وظهور أنماط لم تكن معروفة في السابق .وهذا يتطلب دراسات قانونية متخصصة ومعمقة وكل ذلك من أجل الوصول الى وضع تشريعات وقواعد تواجه هذه الظواهر الجديدة وهذا بصيغة الحالة بالإشراك مع الباحثين من مختلف التخصصات .وفي الختام يمكن القول أن المنهج الوصفي يتميز عن المنهج التجريبي، في كون هذا الأخير يخضع فيه الباحث)المتغير(لتحكمه وفقا لخطة معينة أما المسح فيدرس المتغيرات في وصفها الطبيعي دون أي تدخل من قبل الباحث، وبذلك تكون دراسة السلوك تحت ظروف طبيعية، وليست اصطناعية كما هو الحال في التجريب.

الفرع الثالث: الدراسات السببية المقارنة

ويقصد بهذا النمط، ذلك البحث الذي يتعدى حدود وصف الظاهرة محل الدراسة إلى معرفة أسباب حدوثها -كيف ولماذا تحدث هذه الظاهرة -، من خلال إجراء مقارنات بين الظواهر المختلفة، وهو يحاول المقارنة بين جانبين أو أكثر من جوانب البحث أو الموضوع، وهو يقارن نواحي التشابه و

الاختلاف بين الظواهر ويصف العوامل التي تكمن وراء الظاهرة، فهي يبحث في أسباب ونتائج حدوث الاختلاف بين مجموعتين أو أكثر.

أولا: الدراسات الإرتباطية الدراسة الإرتباطية هي الدراسة التي تهتم ببحث حجم ونوع العلاقة القائمة بين متغيرين أو أكثر، وكونها سالبة أم موجبة ويعبر عن درجتها ومقدارها بمعامل الارتباط، ويلجأ إليها الباحث عندما يريد معرفة العلاقات المتداخلة بين هذه المتغيرات كالعلاقة بين الذكاء والتحصيل، والعلاقة بين التحصيل والخلفية الثقافية لوالديه.

ثانيا: الدراسات التطورية:

اختلف الكثير من المؤلفين والباحثين حول تسمية ذا النوع من الدراسات، فمنهم من يطلق عليها اسم دراسات النمو والتطور، ومنهم من أطلق عليها اسم الدراسات النمائية، وآخرون أطلقوا عليها الدراسات التتبعية، فهي بحوث تصف سير التطورات أو التغيرات التي تحصل للظاهرة عبر مدة زمنية محددة، ولا تقتصر على وصف الوضع الحالي للظاهرة إنما تتابع دراستها لمعرفة التغيرات التي تمر بها مع الزمن وما خلفها من عوامل أو أسباب، ويتبع في دراسة النمو إحدى الطريقتين:

ا-**الطريقة الطويلة** :وتعني هذه الطريقة إجراء دراسة لظاهرة معينة خلال فترة زمنية محددة، كأن نقومقياس النمو لدى نفس العينة خلال طول فترة التي نحددها

ب-الطريقة المستعرضة: وتعني إجراء دراسة على أكثر من مجموعة من الظواهر خلال فترة زمنية معينة، كأن يدرس الباحث النمو العقلي أو النمو الاجتماعي لأكثر من مجموعة من الأفراد بأعمار مختلفة خلال فترة زمنية محددة.

المطلب الثالث : خطوات المنهج الوصفي

الفرع الاول: الشعور بمشكلة البحث وجمع المعلومات والبيانات التي تساعد على تحديدها:

يعد الشعور والاحساس بمشكلة البحث نقطةَ البداية في البحث العلمي ، وهي تساؤل يدور في ذهن الباحث حول وعموما موضوع غامض يحتاج إلى تفسير، وتنبع مشكلة البحث من شعور الباحث بحيرة وغموض اتجاه موضوع معين ، فمشكلة الدراسة قد تكون نتيجة لما يلي:

-الشعور بعدم الرضا.

-الإحساس بوجود خطأ ما.

-الحاجة لأداء شيء جديد.

-تحسين الوضع الحالي في مجال ما

الفرع الثاني : تحديد المشكلة التي يريد الباحث دراستها وصياغتها في شكل سؤال أو أكثر من سؤال

بعد الشعور والإحساس بمشكلة البحث ينتقل الباحث خطوة بتحديدها؛ وتحديد مشكلة البحث – أو ما يسميها الباحثون أحيانا بموضوع الدراسة – بشكل واضح ودقيق يجب أن يتم قبل الانتقال إلى م ارحل البحث الأخرى، و ذا أٌمر مهم لأن تحديد مشكلة البحث و البداية ا الحقيقية، وعليه تترتب جودة وأهمية واستيفاء البيانات التي سيجمعها الباحث ومنها سيتوصل إلى نتائج دراسته التي تتأثر أهميتها بذلك، و هذا يتطلب منه دراسة واعية وافية لجميع جوانبها ومن مصادر مختلفة.

2–وضع الفرض أو الفروض كحلول مبدئية للمشكلة يتجه الباحث بموجبها للوصول إلى الحل المطلوب.

4 –اختيار العينة الملائمة لهذه الدراسة التي ستجرى عليها الدراسة مع توضيح حجم ذه العينة وأسلوب

5–القيام بجمع المعلومات المطلوبة باستخدام الأدوات التي وظفها بطريقة دقيقة ومنظمة.

6–الوصول إلى النتائج وتنظيمها وتصنيفها.

7–تحليل النتائج وتفسيرها.

8–استخلاص الاستنتاجات والتعميمات المناسبة للدراسة

الفرع الثالث : تطبيقات دراسة الحالة في مجال العلوم القانونية والإدارية:

إذا كان مجال تطبيق هذا الأسلوب هو العلوم السلوكية وخاصة علم النفس الذي يعد مجالا خصباً له، فإنه يمكن تطبيق أسلوب دراسة الحالة في البحوث القانونية والإدارية باعتبارها أحد فروع العلوم الإنسانية والسلوكية، وذلك حسب طبيعة الموضوع المدروس ومشكلة البحث، فيظهر دور تطبيقات أسلوب دراسة الحالة خاصة في مجال العلوم الجنائية، كعلم الاجرام والعقاب وعلم النفس الجنائي، وعلم الاجتماع الجنائي وغيرها، فمثلا لمعرفة الأسباب أو الدوافع الاجرامية في مكان معين وزمان ما وظروفها يتعين على الباحث التعمق في دراسة الحالة، فنحن اليوم في أمس الحاجة إلى بناء أو إنشاء نظريات جديدة تفسر لنا (السلوك الاجرامي) خاصة مع ظهور أشكال وأساليب جديدة للإجرام وذلك للتقليص من بؤرة الجريمة.

كما تكثر استخدامات هذا الأسلوب في مجابهة ومحاربة الكثير من الظواهر القانونية كدراسة ظاهرة الطلاق، وأبعادها، ظاهرة الاضراب، البيروقراطية، التعسف في استعمال السلطة، البطالة، الشركات التجارية، النمو الاقتصادي، إضافة إلى الكثير من الأبحاث والدراسات القانونية التي تعتمد في جانبها التطبيقي على نموذج معين أو دراسة الحالة.

يهتم المنهج الوصفي بذكر الخصائص والمميزات للظاهرة أو الحادثة أو السلوك الموصوف معبرا عنه بصورة كمية أو كيفية دقيقة ،1كذلك تكثر استخداماته في مجال الدراسة السلوكية ككل، أما في مجال العلوم القانونية والإدارية ، فإن مجالات استخدام هذا المنهج تتنوع وتتسع لتشمل كل فروع القانون العام والخاص، حيث يعرف تطبيقا واسعاً في الدراسات القانونية الوصفية خاصة النظرية التي تعتمد على أسلوب دراسة الحالة –نموذجا– أو المسح الاجتماعي ومثال ذلك الأبحاث والدراسة في العلوم الجنائية

كتحديد ماهية الجرائم والعقوبات المقررة لها، البحث في مختلف العوامل الاجرامية وأثرها في الجريمة دراسة النظم والمؤسسات العقابية وبدائلها، إضافة إلى العديد من الأبحاث في مجال القانون الإداري مثلا: التنظيم القضائي الإداري، ماهية القرارات والعقود الإدارية، الضبط الإداري وغيرها، إضافة إلى مختلف الأبحاث والدراسات القانونية سواء في القانون المدني أو التجاري أو الأسرة أو القانون الدولي العام فكل فروع القانون تتضمن دراسات وصفية خاصة في نطاقها النظري أو الموضوعي أو التفسيري.

فيما يلي سنستعرض مزايا المنهج الوصفي، والمآخذ (العيوب) التي تحدث بها خبراء المنهجية:

الفرع الرابع : مزايا وعيوب المنهج الوصفي

أولا: مزايا المنهج الوصفي

1-يساعد المنهج الوصفي في تفصيل الإشكاليات والظواهر والقضايا، والتي ترتبط بالإنسان بكفاءة بالغة، بالإضافة إلى استخدامه في دراسة بعض الموضوعات ذات الارتباط بالعلوم الطبيعية؛ مثل: الكيمياء، والرياضيات، والفيزياء، والبيولوجي... إلخ.

2-تفسر بعض شعب المنهج الوصفي العلاقة بين المتغيرات التي تحتويها فرضيات البحوث، مثل المنهج السببي المقارن.

3-بعض صنوف المنهج الوصفي تُساعد في التعرف على مقدار الت اربط بين متغيرات البحث الأساسية، مثل المنهج الوصفي الارتباطي.

4-يسهم المنهج الوصفي في بلوغ الباحث لمعارف كثيرة، حيث يعتمد على تجميع أكبر كٍم من البيانات والمعلومات حول الظاهرة محل الدراسة.

5-من بين أوجه مزايا المنهج الوصفي مساعدته للباحثين في التنبُّؤ ببعض الوقائع المستقبلية فيما يخص ظاهرة البحث.

6-المنهج الوصفي له أسلوب واقعي في دراسة كافة المشكلات والظواهر.

7-أداة فعالة لجمع الكثير من المعلومات التي ترتبط بشكل مباشر بالمشكلة البحثية.

رابعا : عيوب المنهج الوصفي

1-في المنهج الوصفي كثيُار ما يميل الباحث العلمي إلى عملية التحيز.

2-من الصعب أن يتم جمع المعلومات الصحيحة إلا إذا كان الباحث متمكّنا.

3-يصعب على الباحث عملية تعميم النتائج الخاصة بالبحث العلمي الخاص به.

4-يعتمد المنهج الوصفي على تحديد ووصف وتتبُّع ظاهرةُ معاصرة؛ بمعنى في وقت ومكان محددين، لذا فإن عملية التعميم لا يمكن الاعتماد عليها في كثير من الدراسات الوصفية

5-يُشير بعض المنهجيين إلى أن استخدام المنهج الوصفي في تفٌحص مشكلة معينة لا يمكن أن نُطلق عليه بحثًا علميا، والأدق هو قولنا إنه دراسة وصفية، والسبب في ذلك هو وجود كثير من القيم الرقمية لكثير من الموضوعات الوصفية، وبما يقلل من قيمة النتائج.

6-يصعب وضع فرضيات في البحوث الوصفية؛ نظًار لأن الظاهرة الإنسانيةُ معقَّدة وُمرَّكبة عن غيرها من الظواهر المادية، كما أن اختبار واثبات صَحة تلك الفرضية يشوبها كثير من الصعوبات.

7-من الممكن أن تشوب النتائج التي يحصل عليها الباحث جراء استخدام المنهج الوصفي سلبيات كثيرة، نتيجة اللجوء لمعلومات خاطئة، وخاصة في ظل إجراء الدراسات المسحية التي تتطلب وجود عدد كبير من جامعي المعلومات، وقد يلجأ الباحث لغير المتخصصين، بما يؤدي إلى الحصول على معلومات غير صحيحة.

8-استخدام المنهج الوصفي قد يُساعد في تحيُّز الباحث لبعض التوجهات الشخصية عن غيره من المناهج الأخرى، مثل المنهج التجريبي.

المبحث الثاني : المنهج التاريخي

يعد المنهج التاريخي من أهم المناهج التي لا يمكن الاستغناء عنها في معظم الدراسات الإنسانية والاجتماعية، لاسيما الدراسات القانونية. المنهج التاريخي هو الطريق الذي يختاره الباحث في جمع معلوماته العلمية في معالجة الموضوع، ويربط هذا المنهج بين الحاضر والماضي والمستقبل، ويعتمد على أدوات ومصادر وأدلة يمكن استخدامها بعد التأكد منها، لذا أي بحث بغض النظر عن الأسلوب المتبع فيه لا يستغني عن الاستعانة بمعطيات المعرفة التاريخية، ذلك أن التاريخ غني بالتجارب والمعالجات والبراهين، وهي مفيدة للباحث، لأن معالجة أي ظاهرة أو مشكلة، لابد أن يكون لها تاريخها، لذا برزت أهمية المنهج التاريخي في كافة العلوم.

المطلب الاول: مفهوم المنهج التاريخي

يقوم المنهج التاريخي على دراسة وتحليل الماضي، ذلك أنه غالبا ما يصعب علينا فهم الشيء دون الرجوع إلى ماضيه، فالحياة الحالية تعتمد على الحياة الماضية، وهي امتداد لها، والبحث التاريخي يعتمد على مصادر كتبت مسبقا، يتم الاطلاع عليها وتجميع المعلومات من خلالها، فلا يمكن أن تتضح

الحقائق، ولا تصح الفروض، إلا من خلال مادة كتبت أو دونت بشأنها ، وبالتالي يقوم المنهج التاريخي بدراسة الوقائع والحوادث الماضية وتحليل المشكلات الإنسانية، والسعي لفهمها حتى نفهم الحاضر من خلال أحداث الماضي، ونتمكن من التنبؤ بالمستقبل، ذلك أن الماضي يتضمن الحاضر والحاضر يتضمن المستقبل.

الفرع الاول: تعريف المنهج التاريخي

يمكن تعريف المنهج التاريخي بأنه:" مجموعة من الأساليب والخطوات التي يتبعها الباحث التاريخي للوصول إلى الحقيقة التاريخية، واعادة بناء الماضي بكل وقائعه وأحداثه في حدود الزمان والمكان التي وقعت فيه تلك الأحداث. ويسمى المنهج التاريخي **بالمنهج الاسترادادي**؛ لأنه عملية استرداد وعملية استرجاع للماضي، وهو منهج علمي مرتبط بمختلف العلوم الأخرى، إذ يساعد الباحث الاجتماعي خصوصاً عند دراسته للتغيرات التي تطرأ على البنى الاجتماعية وتطور النظم الاجتماعية في التعرف على ماضي الظاهرة وتحليلها وتفسيرها علمياً، في ضوء الزمان والمكان الذي حدثت فيه، ومدى ارتباطها بظواهر أخرى ومدى تأثيرها في الظاهرة الحالية محل الدراسة ومن ثم الوصول إلى تعميمات والتنبؤ بالمستقبل.

الفرع الثاني: أهمية المنهج التاريخي

تكمن أهمية المنهج التاريخي:

1-يساعد المنهج التاريخي على استيعاب الباحث القانوني النظم القانونية الحديثة التي هي عبارة على تطور وتحسن النظم القانونية القديمة؛

2-اكتساب وفهم النظم القانونية وامكانية التنبؤ بوجهتها المستقبلية باعتبار التاريخ كحقل التجارب للأحداث الإنسانية مع إمكانية الاستفادة من النظم السابقة

3-معرفة أصل المصطلحات القانونية التي يعود أصلها واستعمالها إلى الحضارات القديمة على سبيل المثال الديمقراطية، المناهج، الدفاع الشرعي)... ومعرفة أصل القواعد القانونية وكيفية تشكلها والعوامل المساعدة على تطورها؛

4-يعد المنهج التاريخي المنهج الوحيد الذي يمكن من خلاله استعادة الأحداث الماضية ذهنيا لاستقرائها وتحليلها واستخراج العبر منها وافادة الحاضر والمستقبل بمعرفة الماضي وأسراره؛

5-يتيح المنهج التاريخي للباحث معرفة تطور المشكلات القانونية ومعرفة حلولها السابقة مع اكتشاف ايجابيات وسلبيات الحلول السابقة لتجنبها المستقبل.

اتساع مجالات استخدامه، فهو لا يقتصر على علم التاريخ وانما يستخدم في العلوم الطبيعية الاجتماعية، الاقتصادية وحتى العسكرية وغيرها ما دام أن المطلوب هو التعرف على حادثة بشرية مضت وانقضت أو تطورت عبر الماضي حتى وصلت إلى الحاضر؛

7-ستخدم بكثرة في التعرف على أدبيات البحث السابقة

8-يسمح بإجراء المقارنات بين المراحل المختلفة لتطور الظاهرة محل الدراسة والبحث؛

9-يتيح المنهج التاريخي معرفة تطوارت المشكلات وحلولها سابقاً وايجابيات وسلبيات هذه الحلول؛

11-قدم الذاكرة الجماعية أو الاجندة التاريخية.

.

الفرع الثالث: اهداف ادوات المنهج التاريخي

اولا: اهداف المنهج التاريخي

إن أهداف تطبيق المنهج التاريخي لا تختلف عموماً عن أهداف علم التاريخ وكذلك التاريخ وذلك بإثبات صحة الحادثة التاريخية وكشف الروابط السببية عنها ومحاولة العيش في الماضي الافتراضي من خلال الوثائق والآثار التاريخية وعليه يمكن تلخيص أهم أهداف المنهج التاريخي، فيما يلي:

1-التأكد من صحة حوادث وظواهر الماضي بوسائل علمية حديثة ودقيقة.

2-الكشف عن أسباب الحادثة، عن طريق ارتباطها بما قبلها وبما عاصرها من حوادث.

3-الكشف عن المعنى الحقيقي للظاهر أو الحادثة التاريخية

4-الكشف عن معارف جديدة، وايضاح المعارف القائمة.

5-دراسة الحوادث الماضية، وفهمها وشرحها وتفسير ا.

6-فحص الأدلة التي تتصل بأحداث الماضي وتقويمها لغرض استخدامها في الوصول إلى نتائج دقيقة

7-لوصول إلى استنتاجات صحيحة تتعلق بأسباب الأحداث الماضية واتجاهاتها.

8-التنبؤ بالأحداث المستقبلية في ضوء تقويم الأحداث الماضية وأثر ا في الأحداث الحاضرة.

ثانيا : أدوات المنهج التاريخي

أما أدوات جمع المعلومات في المنهج التاريخي فتتمثل فيما يأتي:

1-الملاحظة التحليلية الناقدة للمصادر التاريخية.

2-تحليل للمادة التاريخية باستخدام الأجهزة والوسائل التكنولوجية للكشف عن صحة أو زيف المادة التاريخية.

المقابلات الشخصية لشهود العيان والقنوات الناقلة للحوادث والاخبار.

4-استطلاعات الرأي والاستبيانات.

المطلب الثاني : خطوات المنهج التاريخي

إن الخطوات التي يقوم عليها المنهج التاريخي تعتبر هي نفسها خطوات المنهج العلمي، والتي تتمثل في:

الفرع الاول : تحديد المشكلة العلمية التاريخية

وهي المشكلة التي يعالجها البحث وتقوم حولها التساؤلات، وتعد عملية تحديد المشكلة بشكل واضح ودقيق من أول وسائل نجاح البحث التاريخي في التوصل للحقيقة التاريخية، لذلك تتطلب عملية تحديد المشكلة الشروط التالية:

أولا :أن تكون المشكلة معبرة عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر؛

ثانيا :صياغة المشكلة صياغة جيدة وواضحة وكاملة؛

ثالثا :تصاغ بطريقة ملائمة للبحث العلمي الخبري

الفرع الثاني : جمع الوثائق التاريخية

وتعد أهم مرحلة بالنسبة لهذا المنهج، لذا سمي بالمنهج الوثائقي، والوثائق في معناها أعم من النص المكتوب، وهي تتجسد في مختلف الشواهد والآثار وكل ما قد يكشف عن ماضي الإنسان، وهي نوعان:

أولا :الوثائق الأصلية (المباشرة :)وهي كل ما عمد الإنسان في الماضي لنقلها للإنسان الحاضر شفويا أو كتابة، وقد تكون بقايا ما تركه الإنسان في الماضي بدون قصد كالآثار؛

ثانيا : الوثائق غير الأصلية (غير المباشرة :)وتتمثل في الأعمال العلمية والأدبية التي تدرس وتفسر الماضي، وتعد مراجع وسيطة من شأنها أن تسهل عملية البحث في التاريخ، ويستمد هذا النوع من الوثائق وجوده من الوثائق الأصلية.

الفرع الثالث : نقد الوثائق التاريخية

بعد أن يحدد الباحث المصادر التي سيرجع إليها في بحثه، ينتقل إلى نقد الوثائق، وذلك من خلال التأكد من صحة الوثيقة التي سيعتمدها والتأكد من شخصية صاحب الوثيقة، وكذا زمان ومكان كتابتها، ويتمثل أساس ومبرر النقد في الحذر والشك في معلومات الوثيقة التاريخية، ويمر النقد بمرحلتين هما:

أولا: النقد الخارجي : يتأكد فيه الباحث من صدق الوثيقة من حيث مظهرها وأصالتها او التأكد من زمانها ومكانها، بمعنى أدق هل هي مزورة أم غير مزورة، كالتأكد من لغة الوثيقة وأسلوب كتابتها والخط الذي كتبت به (طباعتها)؛

ثانيا : النقد الداخلي : بعد التأكد من صدق الوثيقة من خلال النقد الخارجي، ينتقل الباحث لنقدها داخليا، بمعنى نقد محتوى الوثيقة وصدق معلوماتها، ويتحرى مدى نزاهة المؤلف وسمعته واهتمامه وتخصصه بالموضوع الذي يكتب فيه.

الفرع الرابع : مرحلة التركيب

تتضمن مرحلة التركيب الخطوات التالية:

أولا :تكوين صورة واضحة حول كل حقيقة من الحقائق المكتشفة، ولكل الموضوع الذي تدور حوله الحقائق التاريخية التي تم تجميعها؛

ثانيا : تنظيم الحقائق والمعلومات الجزئية والمتفرقة، وتصنيفها وترتيبها على أساس مقاييس ومعايير منطقية، بحيث تتجمع المعلومات المتجانسة في مجموعات وفئات مختلفة.

ثالثا :ملء الفراغات التي تظهر بعد عملية تصنيف وترتيب المعلومات في إطار هيكل مرتب ومنظم، وتتم عملية الملء هذه بواسطة المحاكمة، التي إما أن تكون محاكمة تركيبية سلبية، من خلال إسقاط الحادث الناقص في الوثائق التاريخية على أساس أن السكوت حجة، أو قد تكون المحاكمة إيجابية من خلال استنتاج حقائق تاريخية لم تشر الوثائق إليها؛

رابعا : ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببية تكون قائمة بينها، وهي عملية البحث عن الأسباب التاريخية المختلفة، فعملية التركيب لا تتحقق بمجرد جمع الحقائق من الوثائق، وانما هي عملية البحث عن أسباب الحوادث وعن علاقات الحتمية والسببية التاريخية للحوادث التاريخية، وتنتهي عملية التركيب باستخراج النظريات والقوانين الثابتة في الكشف عن الحقائق العلمية.

الفرع الخامس: كتابة تقرير البحث

بعد انتهاء الباحث من جمع المعلومات نقدها وتحليلها وصياغة وتحقيق الفروض المختلفة لتفسير الظواهر والأحداث التاريخية طبقا لأحد نظريات التفسير والتعليل التاريخي، ينتقل إلى آخر مرحلة في بحثه وهي مرحلة استخلاص النتائج وتركيبها وكتابة تقرير البحث بأسلوب علمي جيد بعيدا عن المبالغة والخيال والصور البيانية، متبعا أصول وتقنيات كتابة البحوث العلمية.

المبحث الثاني : تطبيقات المنهج ونقده

المطلب الاول : تطبيق المنهج التاريخي في العلوم القانونية والإدارية

يعتبر المنهج التاريخي منهج مهم في الدراسات القانونية، فهو يكشف الحقائق التاريخية والنظم والأصول والمدارس والنظريات، والقواعد والأفكار القانونية والإدارية والتنظيمية. كما يساعد على إجراء المقارنات بين النظم القانونية عبر التاريخ، من أجل إدراك أفضل لطبيعة العلاقة بين المجتمعات البشرية وتطورها من جهة، وبين القانون وتطوره من جهة أخرى، للاستفادة من ذلك في تجنب السلبيات التي كانت ، ولتطوير الايجابيات الحالية بناءا على خبرة الماضي. فبواسطة المنهج التاريخي أمكن، ويمكن معرفة الحقائق العلمية والتاريخية عن أصل وأساس وغاية القانون في كافة مراحل وعصور ماضي التاريخ الإنساني في الغابر بطريقة علمية صحيحة. والتعرف على الحقائق العلمية التاريخية المتعلقة بالعائلات النظم والأحكام والنظريات القانونية القيمة والماضية مثل النظام القانوني والإداري الإفريقي والروماني والنظام القانوني والإداري الإسلامي الجزائري...وغيرها.

تستعين العلوم القانونية بمختلف فروعها بالمنهج التاريخي، فإذا درسنا أصل القانون أو تطور حركة التشريع، فلابد أن نرجع إلى الحضارات القديمة، وكمثال على ذلك الحضارة البابلية، فقد عرفت هذه الأخيرة ما يسمى بـ"قانون حمو رابي*"، وفي الحضارة الرومانية هناك "الألواح الأثني عشر لجوستنيان "وبذلك فعند دراستنا للنظم القانونية السابقة لا بد علينا استخدام المنهج التاريخي. وعند دراستنا للعقوبة وتطورها التاريخي عبر النظم القانونية المختلفة لابد علينا التقيد بضوابط المنهج التاريخي.
ويظهر ذلك جليا من خلال تطبيقه أو إعماله في العديد من المواضيع التي لها أصولها التاريخية من حيث نشأتها وتطورها مثل: أصل القانون ونشأته، أصل الدساتير ونشأتها وتطورها، الأنظمة القضائية الدولة، السلطة، الجريمة وغيرها من المواضيع القانونية.

المطلب الثاني : تقدير المنهج التاريخي

الفرع الاول: مزايا المنهج التاريخي

1-توضيح العلاقة بين الماضي والحاضر، لأن معرفة الماضي يمكن أن يقدم منظورا أفضل لأحداث الحاضر تساعد في الكشف عن المشكلات التي واجهها الإنسان في الماضي.

2-يعتمد المنهج التاريخي الأسلوب العلمي في البحث. فالباحث يتبع خطوات الأسلوب العلمي مرتبة، وهي: الشعور بالمشكلة، وتحديدها، وصياغة الفرضيات المناسبة، ومراجعة الكتابات السابقة، وتحليل النتائج وتفسيرها وتعميمها.

3-اعتماد الباحث على المصادر الأولية والثانوية لجمع البيانات ذات الصلة بمشكلة البحث لا يمثل نقطة ضعف في البحث إذا ما تم القيام بالنقد الداخلي والنقد الخارجي لهذه المصادر

الفرع الثاني: عيوب المنهج التاريخي

1-صعوبة التعميم والتنبؤ؛ وذلك لارتباط الظواهر التاريخية بظروف زمنية وامكانية محددة يصعب تكرارها مرة أخرى من جهة، كما يصعب على المؤرخين توقع المستقبل.

2-تعتبر المعرفة التاريخية ليست كاملة، بل تقدم صورة جزئية للماضي؛ نظرا لطبيعة هذه المعرفة المتعلقة بالماضي، ولطبيعة المصادر التاريخية وتعرضها للعوامل التي تقلل من درجة الثقة بها، مثل: التلف والتزوير والتحيز.

3-صعوبة تطبيق الأسلوب العلمي في البحث في الظاهرة التاريخية محل الدراسة؛ نظرا لأن دراستها بواسطة المنهج التاريخي يتطلب أسلوباً مختلفاً وتفسي ارت مختلفة.

4-صعوبة تكوين الفرضيات والتحقق من صحتها؛ وذلك لأن البيانات التاريخية معقدة، إذ يصعب تحديد علاقة السبب بالنتيجة على غرار ما يحدث في العلوم الطبيعية.

5-صعوبة إخضاع البيانات التاريخية للتجريب، الأمر الذي يجعل الباحث يكتفي بإجراء النقد بنوعيه الداخلي والخارجي.

المبحث الثالث : المنهج المقارن

المقارنة لغة: تعني المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر وذلك بمعرفة أوجه التشابه وأوجه الاختلاف.

في **الاصطلاح:** تعني العملية التي يتم من خلالها ابراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين شيئين متماثلين أو أكثر وهذا يعني أنه لا يمكن أن تجرى المقارنة بين شيئين متناقضين.

المطلب الاول : مفهوم المنهج المقارن

للمنهج المقارن لقد قدمت للمنهج المقارن عدة تعاريف أبرزها وصف عالم الاجتماع "ايميل دور كايم" للمنهج المقارن بأنه: "نوع من التجريب غير المباشر "، كما عرفه الفيلسوف "جون ستيوارت ميل:" "هو دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة،" كما عرفت المقارنة بأنها: " تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر".

الفرع الاول: تعريف المنهج المقارن

عرفت الطريقة بقصد الوصول إلى أري محدد يتعلق بوضع الظاهرة في المجتمع، والحكم هنا مرتبط باستخلاص التشابه أو التباين بين عناصر الظاهرة لتحديد أسس التباين وعوامل التشابه"، قياساً على ما تقدم فقد جاءت بعض المحاولات في تعريف المنهج المقارن في المجال القانوني على أنه ذلك

المنهج الذي يتناول الظواهر والوقائع الاجتماعية والاقتصادية، والقواعد القانونية التي تحكمها بهدف الكشف عما يوجد بين الظواهر الوقائع من صلات وعن أسباب نشوئها وتطورها ونفس الأمر ينطبق على القواعد التي تحكم هذه الظواهر والوقائع، كماُ عرف المنهج المقارن: "المنهج الذي يعتمده الباحث للقيام بالمقارنة بين قانونه الوطني وقانون أو عدة قوانين أجنبية أو أي نظام قانوني آخر، الشريعة الإسلامية، وذلك لبيان أوجه الاختلاف والاتفاق بينهما فيما يتعلق بالمسائل القانونية محل البحث بهدف التوصل إلى أفضل حل لهذه المسألة."

أما المنهج للمقارن فهو مجموعة من العمليات الذهنية أو العقلية المتعددة التي تعتمد على التحليل والتركيب والوصف الدقيق للظاهرة وعدم عزلها عن بعدها التاريخي، الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي... إلخ، أما القانون المقارن رغم الجدال الكبير حول طبيعته إلا الرأي أن الراجح يعتبر علم قائم بذاتية له مواضيعه ومحاوره.

أولا :**تعريف المنهج المقارن في العلوم القانونية** :يعرف بأنه " المنهج الذي يعتمده الباحث للقيام بالمقارنة ين قانونه الوطني وقانون أو عدة قوانين أجنبية أو أي نظام قانون ي آخر كالشريعة الاسلامية. وذلك ببيان أوجه الاختلاف أو الاتفاق بينهما فيما تعلق بالمسألة القانونية محل البحث بهدف الت وصل الى أفضل حل لهذه المسألة " مثال: الرقابة على دستورية القوانين)دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا) تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر.

ثانيا: شروط المقارنة

أ–**يجب أن تتركز المقارنة** على حادثة واحدة فاذا تمت دراسة عدة جوانب لظاهرة واحدة فهي عبارة عن وصف وتحليل، بل ال بد من أن ننطلق من اثنين أو أكثر بمعنى مقارنة ظاهرتين أو نظامين أو مؤسستين مثل نظام التروست في القانون الإنجليزي ونظام الوقف في الشريعة الاسلامية أو ظاهرة أو مسألة قانونية مثل العقوبة في القوانين الوضعية والشريعة الاسلامية ، أو الزواج كظاهرة اجتماعية بين مجتمعات مختلفة.

ب–يجب ان لا نخلط بين الدراسات التاريخية والدراسة المقارنة وفي حالة استخدام قواعد المنهج المقارن من قبل عالم الاجتماع، وتناول الظواهر الاجتماعية في أمكنة وأزمنة مختلفة ... فهنا نكون بصدد المنهج التاريخي المقارن، وهو محاولة سرد تاريخ في مختلف المجتمعات، فعلم الاجتماع نشأ من المقارنة بين الحضارات)استخدمه دوركايم وابن خلدون. ويحبذ دوركايم استخدام مصطلح المنهج التاريخي المقارن.

ج–أن يسلط الباحث على الحادثة أو المسألة محل المقارنة ضوء أدق ويجمع المعلومات الكافية والتحكم في المصطلحات وفي لغة البحث فاذا كانت المقارنة بين القانون الفرنسي والجزائري ... فيجب الإحاطة باللغة الفرنسية والمبادئ العامة للنظام القانوني الفرنسي.

د–أن تكون هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف، فلا يجوز مقارنة مالا يقارن (شرط التجانس.)

هـ– تبيان مستوى المقارنة أو وحدات المقارنة، وعدم عزلها عن اطارها العام ، معنى يجب القيام بعملية الانتقاء العناصر الضرورية للمقارنة والعناصر غير ضرورية، كي لا ندخل في فخ الغلو أو تدفق المقارنة فلا تؤدي الغرض المقصود وتجنب المقارنات السطحية.

و–يجب أن تكون المقارنة مقيدة بعاملي الزمان والمكان بحث يجب التميز بين الوضع السابق والوضع المتزامن أو الحالي للظاهرة

ز–التقارب والتمثيل يجب أن يكون طبيعي وليس اصطناعي.

ح–في قاعدة الاختلاف والتشابه يجب مراعاة الاختلاف في الشكل عندما يكون التشابه في المضمون، أو الاختلاف في المضمون اذ كان تشابه في الشكل.

ط–يجب التوصل للبحث المقارن الى توضيح العالقة: بين الظواهر المقارنة أو المسائل القانونية في القوانين المقارنة: هل العالقة تفاضلية، تكاملية، تفاعلية، ترابطية ...، التناقض، التواصل، الفعالية، الملاءمة.

ثالثا: أهداف المنهج المقارن

1–ضبط وتحديد أوجه التشابه والاختلاف: من بين الصفات الأساسية للدراسات المقارنة في مجال العلوم القانونية والإدارية انها تساعدنا على معرفة أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الظواهر أو الحوادث أو العلاقات القانونية المدروسة وبين مختلف النظم القانونية؛

2–تقييم الظواهر المدروسة: أو تقديرها بمعنى تحديد المحاسن والعيوب أو الإيجابيات والسلبيات للظواهر المدروسة وهو ما يسمح بإيجاد الآليات القانونية وسد الثغرات القانونية المناسبة وتعديل السياسات التشريعية بما يتماشى مع ظروف الواقع؛

3–معرفة أسباب وعوامل التطور: إن الأبحاث القانونية المقارنة هي التي تمكننا من معرفة عوامل تطور وتقدم وازدهار الشعوب والأمم على جميع الأصعدة والمجالات للاستفادة منها.

4–المنهج المُقارن يحل محل التجربة في العلوم الطبيعية: نظرا لخصوصية وتعقيدا الظاهرة الاجتماعية أو السلوكية فلا يمكن إخضاعها للتجربة في مفهوم المنهج التجريبي وعليه يمكن إحلال محلها المقارنة ذلك أي المنهج المقارن منهج عقلي بحت.

الفرع الثاني : طبيعة المنهج المقارن واهميته

أولا : طبيعة القانون المقارن

أ-القانون المقارن علم مستقل :كانت الأفكار تتطلع إلى وضع قانون عالمي، وبذلك اعتبر القانون المقارن هو العلم الذي يكشف عن هذا القانون العالمي.

ب-القانون المقارن مجرد منهج : ذهب أنصار الاتجاه الثاني إلى أن القانون المقارن مجرد منهج للبحث، فلا هو بالعلم ولا هو بالفرع القانوني ويقوم هذا الاتجاه الثاني على أن القانون المقارن كمنهج للبحث، يهدف إلى تحقيق ثلاثة مسائل؛ بداية من أن الدراسة المقارنة تحدد موضوعا لها ثم تتعمق فيه، وهذا الأمر يتطلب معرفة بالقوانين المقارنة، محلية وأجنبية، ثم إن هذه الدراسة لا تتم إلا بمقارنة قواعد القانون الوطني بما يقابلها في القانون الأجنبي .

والرأي الراجح اليوم بأن القانون المقارن يأخذ سمة العلم أكثر من سمة المنهج.

ثانيا :أهمية المنهج المقارن

يحتل منهج البحث المقارن أهمية خاصة في مجال الدراسات القانونية، حيث انه:

-يمكن الباحث من الإطلاع على تجارب النظم القانونية الأخرى، ومقارنتها بالنظم القانونية الوطنية، مما يساعده على الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف أو القصور بين هذه النظم القانونية، ومن ثم يستطيع الباحث أن يضع أمام المشرع أفضل الحلول ليستعين بها إذا ما أراد أن يعدل القوانين القائمة أو يضع قوانين جديدة.

-إبراز الخصائص والمميزات كل موضوع من موضوعات محل الدراسة والمقارنة مع إظهار المحاسن والمساوئ مما يعني التعمق والدقة في موضوع محل الدراسة والبحث؛

-تمكن الباحث الإلمام والاطلاع على مختلف التجارب القانونية للدول الأخرى ومقارنتها بالأنظمة الوطنية وتوسيع ثقافته القانونية

-يساعد المنهج المقارن على زيادة إيضاح الحلول الواردة في القانون الوضعي وتحسين التصورات والاقتراحات حول إصلاح أو تعديل التشريعات أو حتى وضعها؛ تساهم الدراسة المقارنة وبشكل واسع من توحيد النصوص القانونية والأنظمة على المستوى الدولي..

سادسا: أنواع المقارنة

أ-تقسيم المقارنة تبعاً لأنواعها :تنقسم المقارنة تبعا لأنواعها إلى أربعة أنواع هي:

1-**المقارنة المغايرة** :وهي المقارنة بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تكون أوجه الاختلاف فيها أكثر من أوجه التشابه، مثل المقارنة بين الطالق والخلع كنظامين لإنهاء عقد الزواج.

2-**المقارنة الاعتيادية** :وهي مقارنة بين حادثتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه التشابه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف مثل تنفيذ القرارات الادارية ووقف تنفيذ القرارات القضائية.

3-**المقارنة الداخلية** :تدرس حادثة واحدة مثال: البطالة أثناء الثورة مقارنة النشاط الحربي مع هجرة السكان مع التجمع في السجون والمحتشدات، أو في الدراسات القانونية مثال: العقد الإداري دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والقانون الجزائري

4-**المقارنة الخارجية** :وهي مقارنة حوادث اجتماعية مختلفة عن بعضها مثال في الدراسات المقارنة مقارنة قضاء المظالم مع القضاء المزدوج.

ب- المقارنة تبعاً لأبعادها: تنقسم المقارنة تبعاً لأبعادها إلى ثلاثة أنواع:

1-**المقارنة الزمنية (تاريخية)** في هذا البعد تتم دراسة الحداثة أو الظاهرة نفسها في فترتين زمنيتين مختلفتين وذلك من خلال تحليل ودراسة الظاهرة في كلتا المرحلتين، ثم يتم اعتماد إحداهما كنقطة معيارية يتم الرجوع إليها للمقارنة بها مثلا: النظام القاضي الجزائري قبل تعديل دستور 2116 وبعده.

2-**المقارنة المكانية (الإقليمية)** تكون المقارنة في هذه الحالة حول نفس الظاهرة أو الحادثة في حيزين مكانيين أو إقليمين جغرافيين مختلفين في نفس الفترة الزمنية، مثلا: المقارنة حول عقوبة الإعدام بين التشريعين الجزائري والفرنسي.

المقارنة الزمنية والمكانية: هذا النوع من المقارنة يجمع بين النوعين السابقين، حيث تكون المقارنة حول الظاهرة في إقليمين جغرافيين مختلفين وفي فترتين مختلفين مثلا المقارنة بين أفاق التعليم عن بعد بين التشريعين الجزائري والفرنسي قبل وبعد جائحة كوفيد 19.

ج-تقسيم المقارنة تبعاً لأشكالها: تقسم إلى نوعان هما:

1-المقارنة الكيفية: يرتكز هذا النوع من المقارنة حول أسباب وعوامل ودوافع حدوث الظاهر أو الحداثة، كيف حدثت الظاهر؟ ماهي مسبباتها؟ حيث يعتمد هذا النوع من الفكر على الدراسة والتحليل النظري لأسباب وعوامل حدوث الظاهرة وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات أو المادة العلمية حول الظاهرة أو الظواهر محل المقارنة وذلك بدراستها وفحصها ومعرفة خصائصها وأصنافها واستخراج أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بينها ومناقشتها للوصول إلى النتائج حول كيفية حدوث الظاهرة أو الحادثة.

2-**المقارنة الكمية:** ترتكز هذه المقارنة على حصر واحصاء عدد وأرقام الظاهرة أو الحادثة وفقا لوحدة لقياس معينة أو كم أو عدد محدد وتبرز أهمية الإحصاء كأداة من أدوات البحث العلمي في هذا النوع من المقارنات، خاصة ما يتعلق بإحصاء الجرائم والعقوبات، كل ما يتعلق بالانتخابات على مستوى كافة المستويات وغيرها من الدراسات الإحصائية.

المطلب الثاني : مراحل المقارنة

الفرع الاول :أساليب المنهج المقارن

أولا: طريقة المقابلة : ومفادها أن يضع الباحث الأحكام التي تعاج، موضوعا واحدا في قوانين مختلفة جنبا إلى جنب، بعضها بعضا ليتمكن الباحث من معرفة مواضع التشابه والاختلاف بين هاته النصوص فهذا الطريقة إذن تصلح أثناء المقارنة بين قانونين بينهما أوجه تشابه كثيرة وفروق قليلة.

ثانيا : طريقة المقاربة : ومفادها أن يدرس الباحث وجوه التقارب بين القوانين القابلة للمقارنة، وهي القوانين المتشابهة في البنية وفي الخصائص كالقوانين الرومانية الجرمانية بالنظر إلى أنها مستمدة من مصادر قانونية مشتركة تخضع لمنهج قانوني موحد، يجعلها قابلة للمقارنة فيما بينها

ثالثا : طريقة المضاهاة : بيان أوجه الاختلاف بين منهجين متمايزين بالبنية الاقتصادية مثلا كالمنهج الروماني الجرماني والمنهج الأنجلو أمريكي من جهة والمنهج الاشتراكي من جهة أخرى،

رابعا : طريقة الموازنة المنهجية : وهذه الموازنة هي الطريقة التي تنتهي بالمقارنة إلى نتيجة إيجابية أما طريقة الموازنة فإنها تخضع لمنهج يساعد على استخلاص نتائج نتعرف بها إلى القانون المثالي بعد دراسة أسباب التوافق والاختلاف، في ظل العوامل المؤثرة في تكوين كل قانون

خامسا : الدراسات في المنهج المقارن: إعمال وتطبيق المنهج المقارن تكون على طريقتين إما تكون دراسة مقارنة عمودية واما تكون دراسة مقارنة أفقية.

أ- عنى المستوى العمودي :المقارنة العمودية هو قيام الباحث بتناول ودراسة مسألة التي يبحث فيها في كل نظام على حدا وبالتفصيل فإذا انتهى من الأول انتقل وتناول المسألة نفسها في النظام المقارن الثاني.

ب- عنى المستوى الأفقي :**يلتزم** الباحث إجراء المقارنة بين جزء من جزيئات المسألة التي هي محل الدراسة والبحث في مختلف الأنظمة وفي آن واحد.

وللمنهج المقارن شكلان هما:

1-**المقارنة الكيفية** :وتتضمن عملية المقارنة الكيفية على شكلين أساسيين هما:

*جمع المعلومات حول مواضيع الدراسة والتعرف على صفاتها وأوصافها، ثم المقارنة بينها على النحو المطلوب من تلك الدراسة، ويتطلب ذلك التعرف على الظاهرة على أرض الواقع ومراقبة تطورها والعوامل المؤثرة، ويمكن أن يتطلب ذلك قيام الباحث برحلات أو جولة إلى المجتمع المراد المقارنة به؛

*يكتفي الباحث في هذا الشكل بجمع المعلومات من خلال الكتب والمقالات حول الظاهرة محل الدراسة، والتعليق على تلك المعلومات ومناقشتها بالاعتماد على ما لديه من مخزون علمي حول الظاهرة محل الدراسة، وغالبا ما تستخدم هذه الطريقة في نقد نظريات تاريخية سابقة، نظرا لظهور معلومات جديدة نتيجة الأبحاث.

المقارنة الكمية : تقوم هذه المقارنة على حصر حالات الظاهرة بعدد أو بكم معين، وهنا تبرز أهمية الإحصاء ودوره في ضبط ذلك الحصر بدقة وبشكل واضح، ويشكل التعداد السكاني والإحصاءات الحيوية أهم مصادر البيانات الكمية في الدراسات المقارنة، مثل إحصاء الجرائم والعقوبات.

الفرع الثاني: خطوات المنهج المقارن

وتتمثل خطوات المنهج المقارن فيما يلي:

أولا :**تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة:** على الباحث أن يحدد مشكلته بدقة ووضوح فالمشكلة قد تتمثل في العناصر المتحكمة في عملية صنع القرار في بلدين ...ومنه عليه اختيار عينة البحث بحيث تتكون من مجموعتين أو أكثر متكافئتين ومتشابهتين في معظم الخصائص من مجتمع محدد لتمثيله تمثيلا جيدا بحيث تكون إحداهما تجريبية توجد فيها الخاصية المراد دراستها والأخرى ضابطة.

ثانيا : وضع الفرضيات وتحديد المتغيرات والمفاهيم والتعريفات: بعد تحديد المشكلة واختيار وحدة التحليل يقوم الباحث بوضع الفرضيات وهي عبارة عن علاقات افتراضية بين متغيرين أو أكثر، كما يقوم بتجميع البيانات والمعلومات بواسطة الأدوات المناسبة من استبيانات أو اختبارات أو مقابلات أو تحليل وثائقي.

ثالثا: تحليل البيانات وتفسيرها

:وهاته المرحلة هي نفسها تمر بمراحل عديدة تبدأ بمراجعة المعلومات وتبويبها وتفريغها على شكل خطة ممنهجة.

رابعا : تبيان أوجه الشبه والاختلاف: يقوم هذا المنهج على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر من خلال مقارنتها بعضها ببعض من حيث أوجه الشبه والاختلاف وذلك من أجل التعرف على العوامل المسببة للظاهرة والظروف المصاحبة لذلك والكشف على الروابط والعلاقات أو أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر .

المطلب الثالث: دور المنهج المقارن في العلوم القانونية وتقييمه

للدراسات المقارنة دور كبير في التطبيقات القانونية سواء من الناحية النظرية أو من الناحية العملية فكل القانونيون من قضاة أو محامين أو فقهاء ودارسون استفادوا من المنهج المقارن في أبحاثهم ودراساتهم أو في أعمالهم، وهو ما يجعل هذه الدراسات القانونية المقارنة تحظى بالاهتمام الكبير من طرف المشتغلين بالقانون.

الفرع الاول : تطبيق المنهج المقارن في العلوم القانونية

فقد ساهمت الدراسات القانونية المقارنة في تطوير القوانين والاستفادة من مختلف الأنظمة القانونية، وساهمت في الكشف عن أوجه القصور في القوانين ليتم تفاديها وكشفت عن نواحي القوة فيتم تثمينها، ومن المجالات التي تستفيد من المنهج المقارن نذكر ما يلي:

أولا: استخدام الدراسات المقارنة في القانون الدستوري:

تتمثل الدراسات المقارنة في دراسة مختلف الدساتير والمقارنة بينها واكتشاف أوجه الشبه والاختلاف بينها، مما يؤدي إلى الاستفادة و التطوير المستمر للدساتير، فقد قام الفيلسوف اليوناني أرسطو بدراسة 158دستورا من دساتير المدن اليونانية وخلص إلى تقسيم الدساتير إلى ستة أنواع منها ثلاثة صالحة وثلاثة فاسدة، وخلص إلى تحديد أنواع الأنظمة السياسية وأنواع السلطات الحاكمة.

ثانيا: استخدام الدراسات المقارنة في تطوير القوانين

أدى المنهج المقارن دورا كبيرا في بلورة الدراسات المقارنة وتأسيس علم القانون المقارن كعلم قائم بذاته له مناهجه وأساليبه، فقد ظهرت الدراسات المقارنة منذ القديم ولكن تطورها لم يتم إلا في العصر الحديث، حيث اعتمد الباحثون الدراسات المقارنة بين مختلف الأنظمة القانونية، وكان لظهور كتاب " روح القوانين " للفيلسوف الفرنسي مونتيسكيو أثرا بالغا في تطور الدراسات القانونية المقارنة فكان بمثابة النقلة الكبيرة للقانون المقارن، ثم تلته تأسيس جمعية التشريع المقارن بباريس سنة 1869م وانعقاد المؤتمر الأول للقانون المقارن بمدينة باريس سنة 1911م، ثم انتشرت الدراسات المقارنة بشكل كبير في الجامعات ومراكز البحث القانوني.

ثالثا : استخدام المنهج المقارن في الكشف عن أساليب المقارنة

أدت الدراسات المقارنة إلى اكتشاف طرق وأساليب منهجية المقارنة وتطورها، ليصل الباحثون إلى تحديد أنواع المقارنات وتطبيقها في دراساتهم، فمنها ما يعتمد اسلوب المقارنة الشاملة للنظم القانونية المختلفة ومنها ما يعتمد أسلوب المقارنة الجزئية، والتي يتم من خلالها دراسة بعض الجزئيات ومقارنتها بين مختلف القوانين أو الأنظمة المختلفة.

رابعا : استخدام المنهج المقارن في وضع القوانين

ساهمت الدراسات المقارنة في وضع التشريعات وتعديل القوانين حيث يقوم الدارسون بدراسة القوانين والاطلاع على مختلف التجارب القانونية للدول والمقارنة بينها بين القوانين الوطنية، حيث يتم اكتشاف أوجه القصور في الأنظمة القانونية الوطنية، وبالتالي الاقتباس والاستفادة من القوانين الأخرى بعد دراسة مواكبتها للمجتمع وصلاحيتها للتطبيق داخل المنظومة القانونية الداخلية.

خامسا : الاستفادة من المنهج المقارن في أعمال المحامين

يعتبر حق الدفاع من أقدس الحقوق قديما وحديثا جاءت به الديانات السماوية ونادت به المواثيق الدولية ونصت عليه الدساتير الوطنية، ومهنة المحاماة من أقدس المهن وأنبلها تستمد قداستها ونبلها من قداسة أهدافها ، فهي رسالة تهدف إلى حسن تطبيق القانون والحفاظ على حقوق الفرد وكرامته. وتحقيقا لأهداف الدفاع ومراعاة لحسن تطبيق القانون يلجأ المحامي إلى استخدام منهج المقارنة بين مختلف الأحكام القضائية المشابهة لمسألة النزاع المطروح، أو يلجأ للمقارنة بين مختلف النصوص المتعلقة بالقضية من أجل إيجاد نقاط التشابه أو الاختلاف لإسقاطها على موضوع النزاع لإيجاد حلول قانونية تخدم مهمة المحامي في الدفاع وحسن تطبيق القانون. لقد احتل منهج المقارنة أهمية كبيرة في الدراسات القانونية الحديثة فقد ظهر القانون المقارن كعلم قائم بذاته، وشهدت الدراسات المقارنة تطورا كبيرا في مختلف المجالات القانونية نظريا وتطبيقيا، وقد قال الفقيه الألماني رودولف فون جوهرينغ مبينا قيمة الدراسات المقارنة : " إن التفكير بدون مقارنة هو ليس بتفكير ... وبغياب المقارنة يغيب التفكير العلمي و البحث العلمي " صالح طاليس، مرجع سابق يستخدم المنهج المقارن استخداماً واسعاً في مجال الدراسات الاجتماعية أو العلوم الإنسانية وخاصة منها السلوكية، ومنها العلوم القانونية سواء كانت المقارنة بين قوانين الدول المتقاربة حضاريا أو المنتمية إلى نفس العائلة القانونية النظام القانوني اللاتيني الروماني الأصل أو حتى كانت في اطار مقاربات بين عائلات قانونية مختلفة أي بين النظامين القانونيين اللاتيني والانجلوسكسوني، كما أن أهمية وتطبيقات المنهج المقارن في الأبحاث والدراسات القانونية ليست محل نقاش، لأن المنهج المقارن هو منهج قانوني بالدرجة الأولى والدليل على ذلك وجود شعبة علم القانون المقارن كمادة قانونية حديثة تقوم على أساس مقارنة الأنظمة القانونية لاستخراج أوجه الاختلاف والشبه بينها. حيث لا يمكن عمليا اكتشاف سلبيات أو نقائص أو عدم انسجام أي سياسة تشريعية معنية سواء في مجال فروع القانون العام او الخاص إلا بعد مقارنتها مع السياسات التشريعية المقارنة. كما ظهرت تطبيقات المنهج المقارن في مجال العلوم القانونية والإدارية بغزارة خاصة في مجال الأبحاث والدراسات الأكاديمية الجامعية بمختلف مستوياتها أو درجاتها العلمية في جميع تخصصات وفروع القانون سواء تعلق الامر بأطروحات الدكتوراه، أو مذكرات الماستر والليسانس أو المقالات العلمية، المحاضرات، المداخلات، وغيرها خاصة بين القوانين والتشريعات الوطنية والأجنبية أو بين الشريعة الإسلامية والتشريع الجزائري كمواضيع الفساد، الصفقات العمومية، العقود الإدارية، الطلاق، الزواج، جريمة الزنان جريمة الإجهاض وغيرها من المواضيع، فناهيك عن المقاربات داخل التشريع الجزائري نفسه في فترات زمنية متعاقبة ، فالدستور الجزائري لمواضيع عدة كالحريات الإنسانية والحقوق العامة ووظائف واختصاصات السلطات العامة وغيرها من المبادئ الدستورية، أو تعلق الأمر بالمقاربات والمقاربات بين الأنظمة القضائية، وبعض الأنظمة العقابية والسياسات التشريعية الحديثة لتحديد أفضل وأنجح التشريعات وتحقيق التعاون والتكامل والتوازن بينها تحقيقا للعدالة والمساواة في المجتمعات.

الفرع الثاني : تقييم المنهج المقارن

بالرغم من النتائج المهمة التي حققها المنهج المقارن، إلا أن له سلبيات كما له إيجابيات، فمن أهم الإيجابيات والسلبيات لهذا المنهج نذكر:

أولا: إيجابيات المنهج المقارن :من أهمها:

1-يساعد المنهج المقارن الباحث في اكتشاف الخصائص الكلية للظاهرة في الماضي والحاضر، والمستقبل، وذلك من خلال المضاهاة وابراز الصفات المتشابهة والمختلفة بين ظاهرتين أو مجتمعين، ومعرفة درجة تطور أو تراجع الظاهرة عبر الزمن.

2-تقييم السياسات التشريعية الوطنية من خلال مقارنتها مع التشريعات الأخرى لمعرفة أسباب التطور.

3-الارتقاء بالقوانين والتشريعات، وذلك بتطويرها حسب ما تفرضه متطلبات الحياة الاجتماعية، ومواكبة الأنظمة وتطور القانون المقارن في مختلف دول العالم.

ثانيا : السلبيات: المنهج المقارن نذكر منها:

لا يصلح تطبيق هذا المنهج إلا في حالة وجود ظواهر متجانسة، غير أنه غالبا ما تكون الظواهر غير متجانسة؛ أنه من الصعب عزل المتغيرات، لاسيما في حالة المقارنة التاريخية.

-يغفل هذا المنهج نقطة جوهرية، هي أنه لا يمكن فصل دراسة الظاهرة الاجتماعية بمعزل عن محيطها الاجتماعي الذي نشأت فيه، لذا فهي ليست مجردة من الارتباطات الاجتماعية والحضارية وهذا الاغفال يقوم به أيضا أصحاب المنهج المقارن؛

- المقارنة التي تتم من خلال هذا المنهج ظاهرية وليست داخلية، لذا تعد مقارنة غير عميقة باعتبارها تقتصر على اظهار أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر، إذ يمكن أن تكون هناك اختلافات كامنة خلف هذا التشابه والاختلاف، إلا أنها غير ظاهرة، وهو ما يجعل دراسة الباحث مجرد تعميمات سطحية؛

-لا يوضح هذا المنهج سبب وجود الظاهرة والمؤثرات السلبية والايجابية التي ساعدت على ظهورها؛

-لا يوضح هذا المنهج تبيعات المقارنة، فبعد معرفة أوجه التشابه والاختلاف لا يبين تبيعات وآثار هذه الصفات التي اكتشفها، كما لا يبين تأثيراتها على الظواهر الاجتماعية الأخرى؛

- يمكن أن تحدث تغييرات جذرية رئيسية في الفترة الزمنية بين المقارنة الأولى والثانية، وذلك عند مقارنة ظاهرة معينة في فترتين زمنيتين مختلفتين، وهو ما من شأنه أن يؤثر على صدق نتائج المقارنة وثباتها.

المبحث الرابع : المنهج التحليلي

هو من أهم مناهج البحث العلمي، يساعد الباحث في الوصول لأعلى استنتاجات، وتوليد أفكار جديدة حول الموضوع البحثي المُناقش، لأنه قائم على التحليل الدقيق، لكل البيانات والفرضيات، والتي منها تساعد في الكشف عنها إذا كانت صحيحة أم لا، للحصول على نتائج فاصلة وموثوقًا. لذا يستخدم المنهج التحليلي بشكل أساسي في الأبحاث العلمية التي تحتاج لأدلة قوية واثبات للنتائج الواردة، بالإضافة لتسليط الضوء على المعلومات حتى تكون بداية دراسة بحثية جديدة، من خلال التحليلات والتجارب العلمية.

المطلب الاول : مفهوم المنهج التحليلي

التحليل لغة: يعني التفكيك والتجزئة. اصطلاحا: يعرفه الدكتور مصطفى الناصر (تفكيك الكل الى الجزء) والمقصود التفكيك العقلي لكل الى أجزائه المكونة له، وعناصره المقيمة بشأنه مبينا طبيعة الفكر البشري الذي ينظر الى الكل، وله نظرة للأمور عامة وممارسة التحليل تمكنه من تجزئة الظاهرة ودراستها بعمق.

الفرع الاول : تعريف المنهج التحليلي

فعمليه التحليل مرحلة أساسية في مجال البحوث فلكل باحث أسلوب تحليل خاص به، يبنيه بناء على تحديد مجموعة من الفرضيات التي يقوم بتحليلها من أجل بناء إطار تحليلي ملائم للظاهرة المدروسة فالتحليل في العلوم الطبيعية كالفيزياء والكمياء يسمى بالتحليل التجريبي أما تحليل الأفكار والتمييز بينها وخاصة في دراسة الأوضاع الاجتماعية والسياسية ويستعمل في الأبحاث القانونية، فيسمى بالتحليل النظري المجرد. لأنه يسمح لنا بإظهار وتبيان الخصائص الأساسية حيث تكمن المعنى والسبب الذي يفسر ما ندرسه من قواعد قانونية وأحكام أو اجتهادات، فالتحليل طريقة تفسيرية يعتمدها الاستدلال. **أولا: مدلول المنهج التحليلي**

ويسمى أيضا المنهج الاستكشافي أو منهج الاختراع وهو" الطريقة التي يتم بها تجزئة موضوع ما أبسط عناصر بغية التمعن في دراسته والتعمق في معرفته،" ويعرف أيضا بأنه "تفكيك الكل الى الجزء، والمقصود هو التفكيك العقلي للكل الى أجزائه المكونة له وعناصره المقيمة لبنيانه، وهو ما يبين طبيعة الفكر البشري الذي ينظر الى الكل. وممارسة التحليل تمكنه من تجزئة الظاهر ودراستها بعمق. إذا فهو عبارة عن منهج منطقي يستخدم في البحث العلمي هو عبارة عن منهج منطقي يستخدم في البحث العلمي و ينحصر معناه في أن الموضوع المدروس فكريا أو عمليا يجرى تفكيكه وتجزئته إلى عناصره الأساسية والفرعية، بحيث يحرص الباحث على دراسة كل عنصر بعناية إلى جانب بقية العناصر

الأساسية والفرعية المشكلة للظاهرة محل الدراسة ،وذلك بغرض الوصول إلى حقيقة وجوهر الظاهرة المدروسة وأساسها الذي يحدد ملامحها ويتحكم في قوامها. من خلال ما سبق:

•**التحليل** اسم يعني: تبيان أصل الأجزاء، والتَّعُّرف على طبيعة ووظيفة ومحتوى كل جزء، والمصدر "حلَ حل"، والجمع "تحاليل" و"تحليلات"، ومن بين المشتقات: "تحاليل"، و"تحليلي"، "احتل"، "أحاليل"، "أحولة"، "إحلال".

•**ترتبط كلمة التحليل بشكل مباشر بماُ يقرن بها من كلمات،** وعلى سبيل المثال نجد أن التحليل الاقتصادي يعني تحليل العناصر التي يتألف منها علم الاقتصاد، مثل: العلاقة بين العرض والطلب، والأسعار، والتضخم، والفوائد... إلخ، والتحليل المالي يعني تجزئة العناصر المالية؛ كي تمنحنا التفصيلات دلالات، ونستطيع من خلالها استشفاف الأمور، ومِنْ ثَّم اتخاذ الق ار ارت المناسبة في ضوء ذلك.

المنهج التحليلي :منهج يقوم على تقسيم أو تجزئة الظواهر أو المشكلات البحثية إلى العناصر الأولية التي تُكِّونها؛ لتسهيل عملية الدراسة، وبلوغ الأسباب التي أَّدت إلىُ نشوئها، ويستخدم بالتزامن مع طرق علمية أخرى.

ثانيا :اهمية المنهج التحليلي

أ-يسمى المنهج التحليلي لتصنيف البيانات وتبويبها الى وصف المضمون المحتوى الظاهر والصريح للمادة قيد التحليل ولا يقتصر على الجوانب الموضوعية، انما الشكلية أيضا. مثل تحليل النصوص القانونية، والاحكام القضائية حيث يتم تحليلها من حيث الشكل قبل المضمون.

ب- يعتمد على تكرارات وردت أو ظهور جمل أو كلمات أو مصطلحات أو رموز أو أشكال المعاني المتضمنة في مادة التحليل بناء على ما يقوم به الباحث من تحديد موضوعي لفئات التحليل ووحداته.

ت- يجب أن يتميز بالموضوعية ويخضع للمتطلبات المنهجية كالصدق والثبات حتى يمكن الأخذ بالأحكام نتائجه على أنها قابلة للتعميم.

ث- ينبغي أن يكون التحليل منتظما، وأن يعتمد أسس الأسلوب الكمي في عمليات التحليل بهدف القيام بالتحليل الكيفي على أسس موضوعية.

ج-يجب أن تتكون نتائج التحليل المضمون مطابقة في حالة اعادة الدراسة التحليلية لذات الأداة وللمادة (قيد التحليل) لضمان ثبات النتائج-الاتساق عبر الزمن-أو عبر تطبيقها واقتراب نتائجها من قبل محللين آخرين التحكيم الخارجي.

ح-ترتبط نتائج تحليل المضمون مع ما ورد من نتائج وصفية وتحليلية ونظرية، بإطار عام وشامل، ليتم وفقها تفسير الظاهرة أو المشكلة، أي أنه في هذه الحالة يعد مكملا لإجراءات منهجية أخرى تسبقه أو تلحقه في إطار الدراسة الشاملة

د–يساعد في تقسيم الدراسة على أجزاء أو وحدات مما يسهل على الباحث الغوص بشكل أعمق بداخل الظاهرة أو الإشكالية لوضع الفرضيات المناسبة، واستخدام الأدوات التي تساعد في التوصل لأدق البيانات.

هـ–يوفر شرح ونقد تحليلي يستطيع فيها الباحث العثور على وجهات نظر مختلفة ستساعده على أن يكون ملًما بكل تفاصيل الإشكالية.

و–يساعد في استخراج النتائج بشكل دقيق وواضح، وتوثيقها بالأدلة والبراهين.

ز–التحليل يعتبر آلة تفسيرية حيث يمكن الباحث من التعمق والاندماج في صلب الموضوع ثم التحكم فيه. لا يحتاج فيه الباحث الى الاتصال بالمبحوثين نظرا لتوفر الماد المطلوبة مكتوبة.

ثالثا : اليات التحليل

– العلم الواسع بالموضوع والاحاطة به.

–التحكم في لغة البحث الأساسية.

–التمتع بفطنة وذكاء الى الأجزاء المكونة للأفكار وتكتسب هذه المهارة بالترويض والمراس.

– فسح المجال للفكر وترك الأحكام المسبقة والخلفيات.

– لا يمنع الاستعانة بالأعمال السابقة بشرط عدم الوقوع في التبعية والتقليد

– التمرس على التفكيك والتجزئة المناسبة للموضوع.

شخصية المحلل

قوة الشخصية التي تحرر الفكر، والاستقلال

عدم النقل و ترديد الأقوال

خلال التحليل تقاس شخصية الباحث وتبين معتقداته وتتضح قناعته.

الباحث إذا لم يحلل فهو مقدم مادة خام ويجمع المعلومات فقط

الفرع الثاني : خطوات وأسس المنهج التحليلي

أولا: أسس المنهج التحليلي

يقوم هذا المنهج على عمليات ثلاث: التفسير، النقد، الاستنباط، وقد تجمع هذه العمليات في سياق بحث معين، أو قد نكتفي ببعضها وذلك بحسب طبيعة البحث , فما المقصود بها ؟

أ– **مرحلة التفسير** :ومعناه شرح موضوعات البحوث العلمية، بتحليل نصوصها وتأويل مشتبهاتها بحمل بعضها على بعض، تقييدا واطلاقا، أو تخصصا وتعميما، لضم المؤتلف وفصل المختلف حتى تتضح مشكلاتها، وتكتشف مبهماتها، لتبدو بصورة واضحة متكاملة أي شرح وتأويل المواضيع المتعلقة بالبحث العلمي من خلال تحليل وتأويل النصوص وحمل البعض على البعض الآخر لتحديد المتشابه والمختلف منها، وتحديد مشكلاتها، وهذا المستوى هو الأول ويسمى "التفسير البسيط"، أما المستوى الثاني فهو

"التفسير المركب" ويعلل من خلاله الباحث الظواهر التي يتناولها بحثه من خلال لعادته القضية التي يقوم بتحليلها الى أصولها وربط الآراء بأسبابها.

ب-مرحلة النقد: هو عملية رصد لمواطن الخطأ والصواب في موضوع علمي، يستند فيها الباحث الى الأصول والثوابت العلمية المقررة في مجال العلم الذي ينتمي اليه الموضوع، وذلك من أجل تقويم وتصحيح بعض المفاهيم والقضايا المتعلقة بذلك.

ج-مرحلة الاستنباط: يشمل كل عمل يهدف الى وضع نظرية عملية ما، أو بناء قاعدة في الفقه أو الأصول أو التفسير، أو غيره من العلوم .الاستنباط هو التأمل في أمور جزئية لاستنتا الأحكام منها وبذلك فهو يؤدي للى نتائج جديد . والاستنباط نوعان:

1-**استنباط جزئي** :هو اجتهاد متعلق بقضايا جزئية بهدف الحصول على معلومات جديد منها.

2-**استنباط كلي** :هو الاجتهاد الذي يهدف الباحث من خلاله للى وضع أي ابتكار نظرية جديد ، أو تركيب نظرية علمية جديد من خلال جمع ماد علمية من مصادر متعدد بحيث يشكل الباحث نظرية جديد متكاملة لكن بشرط ألا يكون قد سبقه لليها غيره.

ثانيا : خطوات المنهج التحليلي

أ- تحديد مشكلة البحث أو موضوع

ب- صياغة الفروض افتراض وجود علاقة بين المتغيرات.

ج-تحديد مجتمع البحث: المادة أو المواد التي سوف تخضع للبحث والدراسة.

د-أخذ العينة: مثلا موقف الصحافة من الانتخابات.

هـ-تحديد رمز التحليل للعينة مثلا جريدة الخبر، الشعب، المجاهد كما أن التحليل قد يكون كميا أو كيفيا.

و- تحليل النتائج.

ثالثا : أنواع المنهج التحليلي فيها يوجد أنواع من المنهج التحليلي وكل نوًعا يتميز عن غيرة، لذا يجب أن يعرف الباحث ما يميز كًلا منهما:

أ- المنهج الوصفي التحليلي

خطواته محددة وموجهة لوصف وتحليل كل جانب للظاهرة، والكشف عن التفاصيل، وايضاح كل المعلومات والبيانات الخاصة بالدراسة، والتي ستساعد في وضع الفرضيات القريبة من النتائج، والأسئلة البحثية، ومعرفة أدق المعلومات للظاهرة أو الإشكالية، للكشف عن أسباب حدوث الظاهرة، ثم تحليل النتائج، ووضع الحلول المناسبة من وجهة نظر الباحث.

ب- المنهج المقارن التحليلي

يعتمد فيها على المقارنة بين دراسة بحثية وأخرى، خاصةً التي يوجد فيها فترة منية بين الأولى والثانية، ويعتبر من أهم المناهج العلمية التي تُستخدم في دراسة الإشكاليات والمقارنة فيها بين الدول، لإيجاد التحليلات والنتائج الدقيقة.

ج- المنهج الفلسفي التحليلي من أفضل المناهج التي تساعد في تفسير الظواهر والإشكاليات المعنوية، لإظهار أنسب التفسيرات الخاصة بالأبحاث التربوية، الاجتماعية، وللكشف عن الأوجه المختلفة للظاهرة.

د- المنهج الاستكشافي التحليلي

يستخدم عند اكتشاف الاختراعات الجديدة، للفصل فيهما إما بالصواب أو الخطأ بعد الحصول على نتائج التجارب.

المطلب الثاني : تطبيق المنهج التحليلي في العلوم القانونية وتقييمه

الفرع الاول: تطبيق المنهج التحليلي في العلوم القانونية

لقد بدأ المنهج التحليلي يجد طريقه في العلوم السياسية والقانونية كمنهج مهم وصالح لهذه العلوم بعد الحرب العالمية الأولى، وتحليل مبادئ ولسن الأربعة عشر. وفي عام 1696استخدم منهج تحليل المضمون لدراسة محتوى المؤتمرات الصحفية للجنرال ديغول ومن هنا تأكد أن تحليل المضمون هو أفضل وسيلة للقراءة التحليلية والنقدية للنصوص السياسية والقانونية كذلك بعض الدراسات في مجال القانون الجنائي (الجرائم بمختلف أنواعها) كما يستخدم المنهج التحليلي لخدمته أغراض كثيرة من ميدان العلوم القانونية والادارية أهمها:

-تحليل أنماط الجرائم وعددها وبيئتها من خلال ما ينشر في الجرائد الوطنية.

- تحليل الأحكام القضائية قبل رفع الاستئناف من قبل المحامين

-تحليل محتوى الخطب السياسية والدبلوماسية وخطابات المعارضة السياسية.

- دراسة محتوى الدساتير والقوانين لكشف مواطن الخلل والتغيرات.

- دراسة وتحليل أقوال الشهود أو اعترافات المتهم في مجال التحقيق القضائي.

-استخدامه من طرف النواب في البرلمان في تحليل مشاريع القوانين

- استخدامه من طرف رجال القانون والسياسة والاقتصاد لتحليل الآراء السياسية والقرارات الادارية في كل مجالات الحياة، سواء في الاقتصاد، في التعليم، في القضاء، في الحياة العامة ... وقد يكون ذلك مرئيا (الإعلام المرئي، الإعلام المسموع، الإعلام المكتوب.) ويعد المنهج التحليلي من أبسط المناهج بالنسبة للطلبة فيستخدمونه في بحوثهم الجامعية، سواء كانت البحوث تدريبية أو مذكرات الماستر أو رسائل الدكتورة،

عن طريق دراسة الموضوع بنيويا: (بنية الموضوع) من خلال دراسة مكوناته ومبانيه والعلاقات القائمة بينهما أو نشوئه تاريخيا أي التسلسل الزمني.

كذلك بالنسبة للعقود ، ويعتبر المنهج التحليلي هو الأفضل لدراسة النظريات العامة كنظرية الالتزام مثلا، كما يفيد القاضي عند الفصل في النزاعات المعروضة عليه، حيث يفكك الدعوى من خلال استعراض الوقائع، ثم النصوص والقواعد القانونية التي تحكمها، ثم يقوم بتطبيق تلك النصوص على الوقائع ليتمكن من لصدار حكمه. وهكذا فإن القاضي يستخدم المنهج التحليلي حتى عمد صياغة الحكم النهائي في الدعوى ، التزم الباحث في إطار استخدامه للمنهج التحليلي بإجراء دراسة تحليلية معمقة لكل جزئية من جزئيات البحث ، فلا يكتفي بعرض وتجميع ما هو كائن بل يتوجب عليه أن يتناول كل جزئية بالتحليل (بعد الدراسة الوصفية)، بحيث ينتج عن عملية المناقشة والتحليل أن يطرح الباحث وجهة نظره الذاتية . هذا ويشترط في الباحث عند قيامه بعملية التحليل أن يكون- : أن يكون مدققا- .أن يكون مبدعا- .أن يتجنب التحليل السطحي وبغوص في المضامين العميقة للموضوع محل الدراسة- .أن يحسن استخدام قدراته العقلية من كالاستنتاج، الاستنباط، الإدراك، الذاكرة، التخيل.

الفرع الثاني : تقدير المنهج التحليلي

أولا: مزايا المنهج التحليلي

ا-يعد المنهج التحليلي واحدا من أهم وأبرز مناهج البحث العلمي، ويستخدم هذا المنهج بشكل كبير في عمليات تحليل البيانات لكي يتم إيجاد أفضل الحلول للمشاكل المتعلق بها. .

ب-يمكن الباحث من جمع البيانات الكمية والنوعية: يمكن المنهج الوصفي التحليلي الباحث من جمع البيانات النوعية والكمية في ذات الدراسة.

ج-المساهمة في وصف الظاهرة بشكل دقيق: يلعب المنهج التحليلي دورا كبيرا في مساعدة الباحث على وصف الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها بشكل دقيق للغاية، الأمر الذي يساهم في إيضاح هذه الظاهرة بالنسبة لقارئ البحث.

د-يمنح المنهج التحليلي العلمي للباحث بوضع جميع اجراءاته البحثية وبشكل مرتب ومفصل أثناء البحث بواسطة هذا المنهج ، إضافة لتقديم جميع ما مربه الباحث في بحثه من اجراءات حتى تم التوصل غي النهاية إلى البيانات من أحداث وحقائق.

هـ- يتميز المنهج التحليلي بالواقعية التي يصف ويحلل بها مشكلة البحث أو الظاهرة، وذلك تبعا لتواجد الباحث بمكان هذه المشكلة.

ثانيا : عيوب المنهج التحليلي

وعلى الرغم من كافة المميزات سابقة الذكر، إلا أن **المنهج التحليلي** وبطبيعة الحال ليس المنهج المثالي الكامل، حيث يواجه بعض نقاط الضعف التي تمثل نقاط عيوب به، وهي:

أ–يتحدد **المنهج التحليلي** بحدود زمنية ومكانية معينة، لذا لا يسهل تعميم نتائج دراساته.

ب–من الممكن أن تتغير الظروف المحيطة التي تمت بها الدراسة مستقبًلا، وبناً ء عليه يحتمل أن تتغير نتائج الدراسة ذاتها.

ج–قد لا تكون البيانات المجمعة من خلاله دقيقة جًدا، **فالباحث** من الممكن أن يتعرض للكثير من الأخطاء أثناء تجميعه لتلك البيانات، لذا من المهم والضروري أن يتحرى الدقة.

المبحث الخامس : المنهج التجريبي

يعتبر المنهج التجريبي الطريقة الأمثل للبحث، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الأدلة التجريبية، ويعتبر هذا المنهج أسلوًبا يمكنك من الحصول على قدر كاف من المعرفة، وبإمكانك أن تحصل على المعلومات التي ترغب بها من خلال الرصد أو عن طريق الخبرة المتبادلة .يتميز المنهج التجريبي عن غيره من المناهج بدور كبير للباحث لا يقتصر فقط على وصف الوضع الراهن للظاهرة أو الحدث بل يتعداه إلى تدخل واضح ومقصود بغرض إعادة تشكيل واقع الظاهرة أو الحدث. وذلك من خلال استخدام إجراءات أو إحداث تغييرات معينة ومن ثم ملاحظة النتائج بدقة وتحليلها وتفسيرها .

المطلب الاول : مفهوم المنهج التجريبي

هذا ويشمل المنهج التجريبي في البحث العلمي استقصاء العلاقات السببية بين المتغيرات المسؤولة عن تشكيل الظاهرة أو الحدث أو التأثير فيهما بشكل مباشرة أو غير مباشر، وذلك بغرض التعرف على أثر ودور كل متغير من هذه المتغيرات في هذا المجال، وفي سبيل ذلك يقوم الباحث بتكرار التجربة التي يقوم بها أكثر من مرة وفي كل مرة يركز على دراسة وملاحظة أثر عامل أو متغير معين ويفترض ثبات العوامل الأخرى.

الفرع الاول : تعريف المنهج التجريبي

أنه تغير متعمد ومضبوط للشروط المحددة للواقع أو الظاهرة، والتي تكون موضوعاً للدراسة، ومن ثم ملاحظة ما ينتج عن هذا التغيير من آثار في هذا الوقع أو الظاهرة. هذا ويعرف أيضاً على أنه الطريقة التي يقوم بها الباحث بتحديد مختلف الظروف والمتغيرات التي تظهر في التحري عن المعلومات، التي تخص ظاهرة ما. وكذلك السيطرة على مثل تلك الظروف والمتغيرات، ومن ثم القدرة على التحكم بها.

أولا: مدلول المنهج التجريبي

يعرفه موريس أنجرس على أن طريقة لدراسة موضوع بحث بإخضاعه للتجربة وجعله دراسة قائمة على السببية. ويهدف المنهج التجريبي إلى إقامة العالقة التي تربط السبب بالنتيجة بين الظواهر والمتغيرات .ولإقامة العلاقة بين السبب والنتيجة فإننا نقوم بإجراء التجربة التي يتم خلالها معالجة متغير أو أكثر بتغيير محتواه عدة مرات، ويسمى هذا بالمتغير المستقل. هذه العملية تسمح بدراسة أثار المتغير المستقل في إن المتغير الذي يتلقى تأثيره، والمسمى بالمتغير التابع .

ثانيا : خصائص المنهج التجريبي

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن المنهج التجريبي يتميز بجملة من **الخصائص** أهمها:

أ-هو أقرب المناهج إلى الطريقة العلمية، كونه يضفي الثقة والمصداقية على النتائج المتوصل إليها.

ب- يعتمد على التجربة الخارجة عن العقل ، المنهج التجريبي قائم على تثبيت جميع المتغيرات التي تؤثر في مشكلة البحث باستثناء متغير واحد محدد تجري دراسة أثرة في هذه الظروف الجديدة. وهذا التغيير والضبط في ظروف الواقع يسمى بالتجربة.

ج- يعتبر المنهج التجريبي الأسلوب الذي تتمثل فيه معالم الطريقة العلمية الحديثة بشكلها الصحيح .

فهو منهج موضوعي كون أن النتائج المتحصل عليها عن طريق التجربة تفرض نفسها على العقل حتى وان تعارضت مع رغبة الباحث.

د-منهج استقرائي يبحث في الجزء وينتقل إلى الكل

هـ- يقوم المنهج التجريبي على التحكم بالظاهرة ومن ثم إجراء بعض التغييرات على بعض المتغيرات التي تعلق بالموضوع محل الدراسة، بشكل منتظم بغرض قياس تأثير هذا التغير على الظاهرة. و يعتمد على وجود متغيرات مستقلة وأخرى تابعة ومدى تأثيرها عليها، و يقوم على اختبار الفروض وتجربتها.

و-يتميز المنهج التجريبي عن غيره من مناهج البحث العلمي الأخرى إذ أنه يتدخل في الظاهرة محل الدراسة ويؤثر ويتحكم في المتغيرات من أجل قياس أثرها الدقيق على المشكلة .

ثالثا: أهمية المنهج التجريبي

ا- من خلال المنهج التجريبي يتمكن الباحث من وضع مجموعة من المعالم الخاصة ببحثه العلمي، ويقوم بذلك من خلال أداة الملاحظة .

ب-بإمكانك من خلاله أن تتوصل إلى نتائج البحث، والحقائق التي تتميز بأنها دقيقة، وكذلك يمكنك من خلالها أن تتعرف على طرح حل كافة المشكلات

ج-يمكنك المنهج التجريبي من اكتشاف العلاقات التي تربط بين متغيرات الدراسة الخاصة ببحثك العلمي.

د-إذا أردت أن تتحكم في المتغيرات الخاصة ببحثك أو العوامل الأساسية التي تؤدي بشكل مباشر لحدوث مشكلة البحث بإمكانك أن تستخدم المنهج التجريبي .

الفرع الثاني : خطوات المنهج التجريبي

يمر المنهج التجريبي بثلاث خطوات أو مراحل هي :

اولا: مرحلة التعريف والتوصيف والتصنيف : وهي مرحلة نظر ومشاهدة الأشياء والظواهر والوقائع الخارجية، والقيام بعمليات ووصفها وتعريفها وتصنيفها في قوالب وأصناف أو قوائم من أجل معرفة حالة الشيء أو الظاهرة أو الواقعة، دون محاولة التجريب والتفسير لهذه الأشياء والظواهر و الوقائع تعتمد على عنصر الملاحظة

ثانيا: مرحلة التحليل : وهي مرحلة التي تلي مرحلة التعريف والتوصيف والتصنيف، وهدف وظيفة هذه المرحلة هو كشف وبيان العلاقات والروابط وذلك بواسطة عملية التحليل المعتمدة على تفسير الظواهر والوقائع والأشياء على أساس الملاحظة ووضع الفروض العلمية لاستخراج القوانين العلمية الجزئية والمتعلقة هذه الظواهر والأشياء والوقائع المشمولة بالتجربة –. تعتمد على عنصر الفرضية–

ثالثا : مرحلة التركيب : وهي مرحلة تركيب وتنظيم القوانين الجزئية الخاصة بالظواهر والأشياء والوقائع الجزئية لاستخراج منها قوانين كلية وعامة، مثل الحركة والجاذبية لنيوتن .

المطلب الثاني : عناصر واسس المنهج التجريبي

يقوم المنهج التجريبي على ثلاثة عناصر، وهي:

الفرع الاول: عناصر المنهج التجريبي

أولا :المشاهدة أو الملاحظة العلمية

هي الخطوة الأولى في البحث العلمي وهي من أهم عناصر المنهج التجريبي وأكثرها خطورة وحيوية، لأنها محرك أولي وأساسي لبقية عناصر المنهج التجريبي. والملاحظة أو المشاهدة في معناها العام الواسع هي " : الانتباه العفوي إلى حادثة أو واقعة أو ظاهرة أو شيء ما دون قصد أو سبق إصرار وتعمد أو إرادة . "

أما **الملاحظة العلمية** فهي " : المشاهدة الحسية المقصودة والمنظمة والدقيقة للحوادث والأمور والأشياء والظواهر والوقائع، بغية اكتشاف أسبابها وقوانينها ونظرياتها. وتنقسم الملاحظة على أساس آدائها، أي من حيث عفويتها وعدم عفويتها ومن حيث بساطتها وعدم بساطتها إلى نوعين أساسيين هما:

أ –**الملاحظة البسيطة** : وهي المشاهدة أو الانتباه العفوي العرضي دون قصد أو تركيز أو دوافع محددة أو استعداد مسبق. فهي تعتمد على الحواس مباشرة وأساسا ورغم ذلك إلا أن لها قيمتها العلمية، لأن كثيرا من الاكتشافات والقوانين والنظريات العلمية، وخاصة في مجال العلوم الطبيعية، قد تم تحقيقها بناء على الملاحظة العفوية والبسيطة، مثل قوانين ونظريات سقوط الأجسام، ودوران الأرض والجاذبية.

ب –**الملاحظة العلمية المسلحة:** وهي المشاهدة المقصودة والمنظمة والدقيقة للأشياء والوقائع والظواهر والأمور، بغية معرفة أحوالها وأوصافها وأصنافها وفصائلها، من أجل وضع فرضيات بشأنها واجراء عملية التجريب عليها، لاستنباط القوانين والنظريات اللازمة. ولا تعتمد الملاحظة العلمية المسلحة على مجرد الحواس مباشرة بل هي تستخدم أدوات ووسائل تكنولوجية لمساعدة وتقوية الحواس، واكتشافها الظواهر والوقائع والأشياء والأمور بفاعلية ودقة أكثر. ولهذا يطلق **كلود برنارد** عليها بالملاحظة المسلحة لأنها تعتمد على وسائل وأدوات تكنولوجية مقوية ومدعمة للنظر والحس.

وفي مجال العلوم الاجتماعية عامة والعلوم القانونية خاصة، يمكن تقسيمها إلى نوعين آخرين هما:

1–**الملاحظة بالمشاركة:** نكون أمامها حينما يشارك الباحث المبحوثين في الأنشطة التي يقومون بها فيكون له دورين: دور الباحث ودور العضو المشارك في الجماعة. والملاحظة بالمشاركة، إما أن تكون صريحة، يعلن من خلالها الباحث للمبحوثين عن هويته وأهدافه من المشاركة. أو أن تكون مستترة، فيخفي الباحث هويته وأهدافه عن المبحثين ويتعامل معهم على أنه واحد منهم. وهذه الأخيرة أنسب لحفاظها على أمن الباحث، ولعدم تأثر الدراسة بتغيير المبحوثين لطباعهم وسلوكهم.

2–**الملاحظة دون المشاركة:** من خلالها يراقب الباحث المبحوثين دون مشاركتهم في يومياتهم وأنشطتهم، بحيث يكتفي بتسجيل الملاحظات من خلال المعلومات التي تحصل عليها بوسائل وسيطة.

ثانيا : الفرضيات العلمية

تعتبر الفرضية العنصر الثاني واللاحق لعنصر الملاحظة العلمية في المنهج التجريبي وهو عنصر تحليل وتعني " : تخمين أو استنتاج مؤقت، في إمكانية صحة وتحقق واقعة أو شيء أو ظاهرة، أو عدم تحققه وصحته، لاستخراج وترتيب النتائج تبعا لذلك ". بتعبير آخر هي: "تفسير مؤقت لوقائع وظواهر معينة، ولا يزال بمعزل عن امتحان الوقائع، فإن تبث خطؤها أصبحت فرضيات زائفة يجب العدول عنها إلى غيرها من الفرضيات الأخرى، وأما إن تبين صحتها صارت قانونا أو نظرية يفسر مجرى الظواهر ". فالفرضيات هي عبارة عن فروض وحلول وبدائل واقتراحات مؤقتة يضعها الباحث بواسطة عملية التحليل العلمي للبحث عن أسباب الظواهر وقوانينها ونظرياتها. هناك العديد من الأسباب والمصادر الخارجية والداخلية التي تعمل على تكوين الفرضية.

فمن مصادر الفرضيات الخارجية، قد تتبع من واقعة الملاحظة للوقائع والظواهر. وقد تتأتى من الصدف والانتباه العفوي، إذ كثيرا ما تدفع هذه الصدف والملاحظات والمشاهدات الفجائية والعفوية إلى وضع فرضيات علمية. كما قد تكون عندما يتعمد الباحث الملاحظ وضع فرضيات علمية لإجراء تجارب. **ومن مصادر الفرضيات الداخلية،** تنبع من داخل ذهن وعقل الباحث، أي تعتمد على خصوبة

وقوة العقل، وابداع الفكر وجموح الخيال، وبعد النظر والاستبصار، وحدة الذكاء واتساع المدارك، الخبرة والمعرفة.

ثالثا : التجربة الخارجية

بعد عملية إنشاء ووضع الفرضيات العلمية، تأتي عملية التجريب على الفرضيات لإثبات مدى سلامتها وصحتها، ليتم استبعاد الفرضيات التي تثبت عدم صحتها وعدم صلاحيتها لتفسير الظواهر والوقائع علميا. والاحتفاظ بالفرضيات الصحية. حيث أن الفرضية يمكن أن تتحول إلى نظرية بعد التأكد من صحتها عن طريق التجربة. ولضمان نجاح التجربة يشترط تحقيق الشروط التالية:

أ- وضوح ودقة الفرضيات؛

ب- استبعاد الفرضيات غير السليمة؛

ج-توخي الحذر والدقة حين تطبيق التجربة على الفرضيات؛

د- توفير كل الأدوات والأجهزة اللازمة لتحقيق التجربة؛

ه- تكرار التجربة للتأكد من صحة النتائج وتعميمها؛

و-الاعتماد على الإحصائيات والبيانات في حال استحالة التجربة.

يتضمن تحقيق ذلك المنهج مجموعة من الأمس والمبررات الأساسية لقيامه:

1-ضرورة اهتمام الباحث بكل من البيانات الأساسية أو المصادر الأولية والبيانات الثانوية، وجمع الحقائق اللازمة حول الظاهرة المدروسة، وخاصة أن البيانات الثانوية تكون دائماً عرضة للخطأ والتحيز وعدم الدقة.

2-نظرا لصعوبة دراسة الظاهرة الاجتماعية واخضاعها للتجربة يجب أن يقوم الباحث بتصنيف البيانات وتحديدها بين ما هو مباشر أو أولي وبين البيانات الغير مباشرة "الثانوية" ولا سيما خلال مرحلة إجراء التجربة.

3 -ينبغي أن يقوم الباحث بتحديد مجموعة الفروض مسبقاً بصورة دقيقة، والتحقق منها خلال اجراء التجربة، واستبعاد ما هو غير صحيح أو باطل وابناء الفروض السليمة أو الصحيحة، ثم يحاول أن يعيد عملية التجريب مرة أخرى للتحقق من صدق النتائج التي توصل إليها في التجربة الأولى وملاحظتها.

4 -ضرورة أن يقوم الباحث بتحديد كيفية استخدام المجموعة الضابطة، والتي تنحصر في ملاحظة مجموعتين متقاربتين من الأفراد أثناء أدائهم تحت نفس الظروف فيما عدا ظرف واحد.

5-ضرورة أن يحدد الباحث طبيعة الملاحظة التي يقوم باستخدامها عند تطبيقه المنهج التجريبي في دراسة الظواهر الاجتماعية، وخاصة أن الملاحظة المضبوطة تستخدم في اختبار صدق الفروض، وهي ليست ملاحظة سلبية لمعرفته ما يحدث بين كل من المجموعتين "التجريبية والضابطة" ولكنها ملاحظة

إيجابية تتركز مهمتها للتعرف على التغير الذي ينشأ بين المجموعتين نتيجة لتلقى احدهما تأثير عامل معيّن وحرمان المجموعة الأخرى من تأثير هذا العامل.

6-ضرورة أن يفهم الباحث أن عملية تفضيل استخدام المنهج التجريبي في دراسة الظواهر الاجتماعية جاءت؛ نتيجة لسرعة الحصول على البيانات والنتائج عند تطبيق هذا المنهج في الدراسات الاجتماعية.

الفرع الثاني : تطبيقات المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية وتقييمه

أولا: تطبيقات المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية

طبق المنهج التجريبي كمنهج بحث علمي في بحوث ودراسة العديد من الظواهر الاجتماعية والقانونية والإدارية، مثل: البحوث والدراسات المتعلقة بظاهرة علاقة القانون بالحياة الاجتماعية و . كذا علاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل، والبحوث والدراسات المتعلقة بعلاقة ظاهرة القانون بالبيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، والدراسات المرتبطة بعلاقة الدولة والسلطة والقانون، وتلك المتعلقة باتخاذ القرارات الإدارية والرقابة الإدارية. **مثلا :استخدم** "**إميل دوركايم** "المنهج التجريبي في دراسة واكتشاف وتفسير العلاقة بين القانون والروابط والعلاقات الاجتماعية، ومدى التأثير المتبادل بينهما، وذلك في كتابه المعروف تفسير العمل الاجتماعي" المنشور عام 1839وفي مقاله المعنون بـ"قانون التطور الجنائي المنشور بحولية علم الاجتماع." واستخدمه "**مونتيسكيو** في بحوثه ودراساته الاجتماعية، السياسية والقانونية التي تضمنها كتابه "روح القوانين. "

ومن أشهر تطبيقاته، الدراسة التي قامت بها بولندا سنة 1960لإصلاح نظامها القضائي وقانون الإجراءات والمرافعات. وعلى العموم، فأكثر فروع العلوم القانونية قابلية وتطبيقا للمنهج التجريبي: فرع القانون الإداري والعلوم الإدارية، وفرع القانون الجنائي والعلوم الجنائية. لما تتميز به هذه العلوم من حيوية وحركية، وارتباطا بالواقع المحسوس والسريع التطور والتغيير: فعلى صعيد العلوم الإدارية: طبق المنهج التجريبي من طرف علماء الإدارة في الدراسات والبحوث العلمية في نطاق العلوم الإدارية، ولاسيما بعد ظهور نظرية الإدارة العلمية وبروز ظاهرة التداخل والترابط والتكامل الحتمي بين ظاهرة الإدارة من علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس. فأصبح المنهج التجريبي يطبق ويستخدم في الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالظواهر والمعطيات الإدارية، مثل: ظاهرة تقسيم العمل والتخصص، وظاهرة السلطة الإدارية، مبادئ ونظريات وحدة الهدف، مبدأ الكفاية، مبدأ نطاق الإدارة، مبدأ تدرج السلطة الإدارية، مبدأ مستويات الإدارة...إلى غير ذلك من النظريات والمبادئ العلمية في نطاق العلوم الإدارية.

وعلى صعيد العلوم الجنائية: طبقت المدارس الوضعية والاجتماعية في العلوم الجنائية المنهج التجريبي في البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بظاهرة الجريمة من حيث أسبابها ومظاهرها وعوامل الوقاية منها.

وكذا في دراسة وبحث فلسفة التجريم والعقاب. كما ساعد على دراسة شخصية المجرم والسلوك الإجرامي، والعوامل التي تدفع بالشخص إلى ارتكاب الجريمة سواء داخلية كالوراثة، الصفات لومبروزو، أو خارجية كالبيئة والاقتصاد. وقد ازدهرت استخدامات المنهج التجريبي في مجال العلوم الجنائية والقانون الجنائي عندما تم اكتشاف حتمية العلاقة والتكامل بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي، وعلم الاجتماع القانوني، وعلم الطبي النفسي، والطب العيادي، وعلم الوراثة ومنه أكثر فروع العلوم القانونية و العلوم الإدارية قابلية وتطبيقا للمنهج التجريبي في قانون الإجراءات و المرافعات و النظام القضائي في الوقت الحاضر القانون الجنائي و العلوم الجنائية و القانون الإداري و العلوم ا لإدارية نظرا لطبيعتها الخاصة من حيث كونها أكثر فروع العلوم القانونية و الإدارية واقعية و علمية و تطبيقية اجتماعية و وظيفية . فهذه الفروع تمتاز بأنها أكثر العلوم القانونية والاجتماعية والإدارية حيوية و حركية و تغييرا و تلاصقا بالواقع المحسوس والمتحرك والمتداخل و المعقد و السريع التطور و التغيير كما ان هذه الفروع أي العلوم الجنائية والقانون الجنائي و القانون الإداري والعلوم الإدارية والنظام القضائي أكثر الفروع في العلوم القانونية تداخلا وتكاملا وتفاعلا بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

ولذا كانت هذه الفروع أكثر وأخصب العلوم القانونية والإدارية وأسهلها في تطبيق و استخدام المنهج التجريبي في دراسة وبحوث الظواهر التي تحكمها وتنظمها.

ثانيا : تقدير المنهج التجريبي

اتضح من خلال تطبيقات المنهج التجريبي، أن العلوم القانونية والإدارية هي ميدان أصيل وخصب لاستخدام هذا المنهج في الدراسة، وبحث الظواهر الاجتماعية القانونية والإدارية دراسة علمية وموضوعية، لاستخراج الفرضيات والمبادئ والنظريات والقوانين العلمية في مجال العلوم القانونية والإدارية، وكذا لكشف وتفسير الظواهر والمشاكل القانونية والإدارية والتنبؤ بها علميا والتحكم فيها وحلها واستخدامها لتحقيق المصلحة العامة بكفاية وبرشادة وبطريقة علمية صحيحة. إلا أن ذلك لا يمنع من القول أن هناك **صعوبات لتطبيق المنهج التجريبي** على الظواهر الاجتماعية، بما فيها القانونية. وذلك لعدة أسباب أبرزها:

أ–صعوبة ضبط متغيرات التجربة واستبعاد تأثيرها على التجربة نظرا لتعقدها وتشابكها

ب– صعوبة قدرة الباحث على تحديد الأدوات الملائمة للتجربة؛

ج– قد يعجز الباحث عن تطبيق التجربة في مجال العلوم القانونية، وفي هذه الحالة يكون البديل هو تطبيق المنهج المقارن، كون أن هذا الأخير يطلق عليه بالتجريب غير المباشر. كما يمكن الباحث أن يستعين بالمنهج الإحصائي، بالاعتماد على البيانات والأرقام والجداول أو النسب المئوية والإحصائيات.

د–قد ينجم عن المنهج التجريبي بعض التحيز سواء كان من الباحث نفسه أو من الأشخاص التي تجرى عليهم التجربة، وبالأخص إذا كان هؤلاء الأشخاص يعرفون مسبقاً هدف التجربة. الأمر الذي يجعلهم

يتكلفون في سلوكهم ويبتعدون عن سلوكهم الطبيعي. هذا وبالنسبة للباحث فإنه يؤثر ويتأثر بالتجربة بشكل قد ينعكس على النتائج.

هـ–صعوبة التحكم في جميع المتغيرات والعوامل التي تؤثر في الظاهرة أو الحدث نظرا لصعوبة حصرها وتحديدها.

و–إن المنهج التجريبي هو منهج مقيد واصطناعي لأنه يتم في ظروف غير طبيعية وقد تختلف هذه الظروف باختلاف الباحثين وباختلاف الأشخاص الذين تجرى عليهم التجربة.

المبحث السادس: المنهـــج الاستدلالـــــي

يعتبر الاستدلال بمثابة آلية أو طريقة أو فعل استنتاجي، ويتم بناء الاستدلال من خلال مجموعة من المتغيرات أو عبر مجموعة من الفرضيات، والشرط الوحيد أن هذه المتغيرات يجب أن تكون صحيحة تمامًا ولا يوجد بها أي خطأ، ولذلك من الضروري لأي باحث علمي أن يتعرف أكثر على الاستدلال في البحث العلمي.

المطلب الاول : مفهوم المنهج الاستدلالي وخصائصه

الفرع الاول : مدلول المنهج الاستدلالي

يقصد بالاستدلال البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة دون التجربة وانما يكتفي هذا المنهج بالتجربة العقلية الذهنية إما عن طريق القول أو الحساب.

أولا: تعريف المنهج الاستدلالي

يعرف الاستدلال بأنه" :هو البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، ودون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير يكون بواسطة القول أو الحساب يعرف الاستدلال على أنه: "عملية عقلية يتم الانتقال فيها من قضية، أو من عدة قضايا أخرى تنتج وتستخلص منها بالضرورة دون اللجوء إلى التجربة.

عملية عقلية ننتقل فيها من قضية، أو من عدة قضايا إلى قضية أخرى تستخلص منها مباشرة دون لجوء إلى التجربة، ويستلزم عادة أن تكون القضايا المستنتجة جديدة بالنسبة إلى القضايا الأصلية، والاّ فقد الاستدلال معناه، لأنه هو للانتقال من أشياء مسلم بصحتها، إلى أشياء أخرى بالضرورة، وتكون جديدة بالنسبة للقضايا الأصلية. فالاستدلال عملية عقلية منطقية يسير وفقا للتسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ وقضايا أولية إلى قضايا أخرى تستخلص وتستنتج منها بالضرورة دون استعمال التجربة . فيتميز المنهج الاستدلالي بكونه:

-**منهجا عقليا**، منطقيا، صارما. لكونه يقوم على أساس ثبات الأشياء والحقائق والظواهر. وهو منهج تحليلي تفسيري، يعتمد على المنطق والعقل.

- **ومنهجا استنباطيا** ينتقل من العام إلى الخاص حيث أن الباحث يحاول من خلاله إثبات أن ما يصدق على الكل يصدق على الجزء أيضا.

ثانيا: مبادئ الاستدلال

هي قضايا وتصورات أولية، تقسم إلى ثلاث مبادئ:

أ-**البديهية :البديهية** هي قضية بينة بنفسها، وليس من الممكن البرهنة عليها فهي صادقة لا تحتاج إلى إثبات، ومن الأمثلة على ذلك بديهية الكل أكبر من أي جزء من أجزائه"، "الكل هو مجموع أجزائه"، "من يملك الأكثر يملك الاقل. فهي القضايا التي لا يمكن البرهنة عليها لأنها أصلا لا تحتاج لذلك فهي صادقة بلا برهان كما أنها أولية غير مستخلصة من قضايا سابقة، فهي قاعدة عامة صورية مسلم بها من كافة العقول وشاملة لأكثر من علم واحد وواضحة للعقل. وتتميز البديهية بثلاثة خصائص:

1-أنها بينة نفسية :حيث تتبين للنفس تلقائيا وبدون واسطة برهان.

2-**أنها أولية منطقية** :أي أنها مبدأ أوليا غير مستخلص من غيره من المبادئ والقضايا الأخرى.

3-**أنها قاعدة صورية عامة** :أو قضية مشتركة لأنه مسلم بها من كافة العقول على السواء، ولأنها شاملة لأكثر من علم واحد.

ب-**المسلمة أو المصادرة** :قضية تركيبية يضعها العقل، ويسلم بها، دون برهان، فهي ليست بينة بنفسها، وأقل يقينية من البديهية، ومع ذلك يطالب بالتسليم بصحتها، وصحتها تتبين من نتائجها. فيسلما نظرا لفائدها المتمثلة في إمكانية أن تستنتج منها العديد من النتائج دون الوقوع في التناقض. وتوجد المصادرات في الرياضيات والعلوم الطبيعية وفي العلوم الإنسانية والاجتماعية وهي قضايا أقل يقينية من البديهيات فبالرغم من عدم وضوحها للعقل لوصول بشكل صريح أو يمكن إثبات عكسها إلا أن العقل يسلم ويصادر على صحتها لإمكانية الوصول إلى نتائج نهائية دون الوقوع في تناقض أمام المصادرات والقضايا المنطلقة بها. مثالها: "الإنسان يفعل وفقا لما يرى فيه الأنفع". "كل إنسان يطلب السعادة."

ج-**التعريفات :مجموع** الصفات التي يتكون منها مفهوم الشيء مميزا عما عداه. ويشترط أن يعبر عن ماهية الشيء، وأن يكون جامعا مانعا.

فالتعريف وهو القول أو العبارة التي تحدد خواص وعناصر الشيء المعرف، والتعريف قد كما يكون تعريفا ثابتا وقبليا لأنه من عمل العقل الثابت في جوهره، وقد يكون تعريفا غير ثابت هو الحال في العلوم التجريبية والعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية أين يكون التعريف متحرك وغير ثابت ومتغير نظرا لوجود عناصر وخواص جديدة تؤثر على المعرف به. ولصحة التعريف يجب التقيد بالشروط التالية:

1-يجب أن يعبر عن ماهية الشيء المعرف جنسه نوعه فصله.

2-أن يكون جامع ومانع، بمعني يجمع كل الصفات الشيء ويمنع دخول صفات وتستبعد الخصائص الخارجة عنه؛

3-تجنب ذكر اسم المعرف في عبارة التعريف وتجنب السلب إلا للضرورة ولا يعرف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة؛

4-تجنب استعمال الألفاظ الغريبة وغير الواضحة المفهوم.

الفرع الثاني: أدوات المنهج الاستدلالي

وهي مجموع الوسائل والأدوات التي يستعين بها الباحث للانتقال من قضية وصولا إلى أخرى تعد بمثابة نتيجة. وهي:

أولا: القياس :هو قول مسلم من قضايا إذا سلمت لزم عنها قول آخر. ويطلق عليه بـ: "تحصيل حاصل"، لكونه لا يأتي بالجديد. عملية منطقية تنطلق من مقدمات مسلم بصحتها، ويصل إلى نتائج غير مضمون صحتها، فهو يقوم بعملية موازنة بحيث نقيس الشيء بمثله فهو عكس البرهان الذي يأتي بجديد أو بحقيقة جديدة فالقياس لا يضيف شيء للمعطيات وانما يسمح لنا بالانطلاق في عملية البرهنة .

ثانيا: التجريب العقلي: قيام الباحث، في داخل عقله، بمناقشة الفروض والتحقيقات. التجريب العقلي يختلف اختلافا جذريا وتاما عن المنهج التجريبي، والتجريب العقلي هو في معناه الواسع والعام: قيام الإنسان في داخل عقله بكل الفروض والتحقيقات التي يعجز عن القيام بها في الخارج، وقد يكون التجريب العقلي تجريبيا عقليا خياليا كما هو في حالات جموع العباقرة والفنانين والشعراء، وهذا النوع من التجريب العقلي ليست له قيمة علمية ولكن له قيم فنية جمالية خلاقة. وقد يكون التجريب العقلي ، تجريبا عقليا علميا لأنه يقوم على وقائع يجرب عليها الإنسان الأوضاع والفروض العقلية الداخلية العديدة، لاستخلاص النتائج التي تؤدي إليها هذه الفروض داخل الذهن الإنساني.

ثالثا : التركيب: عملية عقلية تبدأ من قضية صحيحة معلومة بقصد استخراج النتائج، ومعرفة مدى صحتها.

هو عملية عقلية منطقية تنطلق من مقدمات وقضايا صحيحة للوصول الى نتائج معينة صحيحة مستخرجة منها وهذه المقدمات الصحيحة ناتجة عن عملية إلى نتائج معينة صحيحة مستخرجة منها، وهذه المقدمات الصحيحة ناتجة عن عملية استدلالية منطقية بعد إعادة بنائها فيتم التأليف بين هذه النتائج للوصول إلى نتائج أخرى، بمعنى تفكيك الافتراضات الصحيحة واعادة بنائها وتركيبها عقليا داخليا لتبين صحة مدلولها.

المطلب الثاني : تطبيقات المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية وتقييمه

الفرع الاول: تطبيقات المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية

نظرا للخصائص التي يتميز بها المنهج الاستدلالي، طبق في مجال القانون تطبيقا واسعا، وذلك لتحليل وتأصيل الظواهر الاجتماعية والقانونية والسياسية لاستنباط القواعد والقوانين. فاستخدم في فلسفة القانون، وفي تفسير أصل وغاية الدولة، والقانون، والسلطة، والأمة، والحرب والسلم وغيرها. وعلى صعيد الدراسات الأكاديمية، يستخدم المنهج الاستدلالي من قبل الباحث لإنجاز أبحاثه العلمية وفي إعداد مذكرات التخرج، لما تحتاج إليه من تحليل وتفسير وتركيب وكذا تكييف للقضايا القانونية. وأيضا يطبق المنهج الاستدلالي من قبل الفقه القانوني، لكون هذا الأخير يختص بتفسير وتحليل وشرح النصوص القانونية، للوقوف على إيجابيا وتسليط الضوء على ثغراتها، وهذا الأمر يتطلب إعمال العقل والمنطق، وفي بعض الحالات اللجوء إلى القياس. وأما على صعيد التشريع، فإن المشرع ولسن قواعد قانونية يحتاج كذلك إلى إعمال المنطق والعقل، ومحاولة فهم الواقع والإلمام بمختلف جوانبه، لتتناسب القاعدة القانونية مع بيئة المجتمع ونظامه العام وآدابه العامة وشريعته. وكذا لتخاطب أفراده بصورة عامة ومجردة. هذا وينشط المنهج الاستدلالي في مجال القضاء، كون أن عمل القاضي عبارة عن عملية عقلية منطقية قياسية. فللوصول إلى حل للنزاع المعروض أمامه، يقوم بوضع مقدمة صغرى تتمثل في الواقعة القانونية، ثم الكشف عن المقدمة الكبرى المتمثلة في النص القانوني، وبواسطة التجريب العقلي والقياس والتركيب يسقط النص القانوني على الواقعة، إن تماشى معها وانطبق عليها فذاك هو الحل أو الحكم. ويساعد هذا المنهج في التدقيق في كلام الشهود والوثائق لمعرفة مدى صحتها.

الفرع الثاني: تقدير المنهج الاستدلالي

للمنهج الاستدلالي دورا وأهمية بالغين، ورغم تطبيقاته، إلا أن هناك عوامل أدت إلى تسليط الضوء على قصوره، ومنها:

أولا: مع بروز مناهج علمية أكثر واقعية وموضوعية وخاصة "المنهج التجريبي"، ظهرت جوانب قصور المنهج الاستدلالي.

ثانيا : لأن مبادئ المنهج الاستدلالي هي قضايا غير قابلة للبرهنة، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى افتقار هذا المنهج إلى مقومات وخصائص مناهج البحث العلمي.

ثالثا : وقف المنهج الاستدلالي – لكونه منهج جامد، مطلقا في نظرته للأشياء – عاجزا عن دراسة بعض الظواهر الحركية والمتطورة، والشديدة التعقيد. ورغم هذه الانتقادات، لا يمكن إنكار الدور الفعال الذي يؤديه في مجال العلوم القانونية.

المبحث السابع: المنهج الجدلي

اعتبر المنهج الجدلي منهجا قديما في فلسفته وأساسه وفرضياته، وحديثا في اكتمال واتمام صياغته وبنائه، فلقد ظهرت نظرية الديالكتيك قديما عند الإغريق على يد الفيلسوف اليوناني هيرقليدس) 531/471ق م) الذي صاغ أساس نظرية الديالكتيك عندما اكتشف وأعلن أن كل شيء يتحرك، كل شيء يتغير، كل شيء يجري، ودلل على قوله هذا بمثال من الطبيعة بقوله أنني عندما أدخل مرة ثانية للنهر وأضع قدمي في نفس الموضع الأول، سأتلمس ماء جديدا ومغايرا للماء الذي تلمسته في المرة السابقة، لأن التيار قد جرفه وأبعده إلى الأمام.

المطلب الاول : مفهوم المنهج الجدلي

الفرع الاول: تعريف المنهج الجدلي

لقد تطورت الجدلية تطورا جديدا على يد الفيلسوف هيجل" الذي بلور وجسد هذه النظرية وصاغها صياغة علمية شاملة وكاملة واضحة وواعية، كمنهج علمي لدراسة وتحليل الأشياء والحقائق والظواهر حيث أن هيجل هو الذي اكتشف أهم القوانين والقواعد الأساسية التي يتضمنها المنهج الديالكتيك. فقد أكد هيجل حقيقة أن كل الأشياء والظواهر والعمليات هي في حالة تغير وحركة وتطور ارتقائي مستمر ومتدرج، وأن المنهج العلمي الصحيح لدراسة وتفسير الظواهر والأشياء هو الديالكتيك، الذي يعد قانون تفسير التطور.

أولا: مدلول المنهج الجدلي

الجدل كلمة إغريقية تعني لغويا: "المحادثة أو الحوار" وهي تعبر عن صراع الأفكار المتناقضة. أما اصطلاحا، فعرفت في القديم على أنها: "فن إدارة الحوار والمناقشة أو حوار يرتفع به العقل من المحسوس إلى المعقول، أو استدلال ينطلق من المتناقضات ليصل إلى عملية تركيبية." أن المنهج الجدلي "الدياليكتيكي" يقوم على أساس الحقيقة القائلة: " أن كل الأشياء والظواهر والعمليات والحقائق الطبيعية والإنسانية والاقتصادية والسياسية في العالم هي دائما في حالات ترابط وتشابك وتداخل مستمر، وهي دائما في حالات تناقض وصراع وتفاعل داخلي قوي محرك ودافع وباعث على الحركة والتغير والتطور والارتقاء والتقدم من شكل إلى شكل، ومن حالة إلى حالة، ومن صورة إلى صورة جديدة أخرى... وهكذا. ونتيجة للتناقض والتضاد والصراع الداخلي بين عناصر الأشياء الداخلية، توجد الظواهر والحقائق.

وهو المنهج الذي يدرس التناقضات والتفاعلات والتداخلات المتبادلة القائمة في ماهية الأشياء ويؤكد على مبدأ التطور الذاتي للأشياء. كما يعرف على انه استدلال يعتمد المتناقضات وتفاوت الأفكار ليصل من بعد إلى عملية تركيبية. إن الجدل القائم حول قضية ما إنما يعني الحوار والفن في اختيار الدلائل والبراهين التي تؤدي إلى الحقيقة، هذه الحقيقة التي لا يمكن الكشف عنها إلا عن طريق الكشف عن التناقضات وتقييدها. ولذلك فإن الديالكتيك هو منهج علمي، موضوعي، عام، وشامل، في كشف وتحليل وتفسير حقائق الأشياء والظواهر وخاصة تلك التي تقوم في المجتمع، ذلك أن المنهج الديالكتي يبدو أكثر علمية وموضوعية في العلوم الاجتماعية منه في العلوم الطبيعية، باعتبار أن المجتمع المعاصر،

وخاصة المجتمع الرأسمالي قد وفر محيطا غنيا للبحث والدراسة سواء تحت مفهوم لبيرالي أم تحت مفهوم اشتراكي وما بين كل المفهومين استطاع أن يتطور مفهوم الجدلية في وجهين متوازيين جاء أحدهما كرد فعل للآخر.

بل من طبيعة وأسلوب النقد الموجه من الواحد للآخر.

ثانيا: خصائص المنهج الجدلي

يمتاز المنهج الجدلي عن غيره من المناهج بالخصائص التالية:

أ-**منهج علمي** موضوعي للبحث والتحليل والتفسير

ب-**منهج عام**، شامل وكلي في كشف حقائق الأشياء والظواهر التي تقوم في المجتمع؛

ج-**منهج عملي** إذ أنه لا يقتصر على دراسة الظواهر والأشياء، وانما يستخدم أيضا في الحالات العملية الجارية في الواقع والممارسة

د-يبحث عن الحقيقة من داخل الظاهرة؛

هـ-يبحث في أجزاء الظاهرة ويراقب مدى إمكانية حدوث صراع بينهما ليتغير شكلها ومحتواها إلى ظاهرة جديدة لمنهج الجدلي حيث أنه أساس منهجي لكل العلوم، يمكن الباحث من معرفة الترابط بين الظواهر وتطورها المتناقض، يساعده على ملائمة أفكاره مع الواقع للوصول إلى معارف جديدة، كما يقدم له صورة عامة عن تطورات الواقع ويبين كيفية تغيرها.

الفرع الثاني: أهم قوانين الديالكتيك (الجدلية)

أولا: قانون إمكان تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية

ميز هذا القانون بين نوعين من التغيرات الكمية والتغيرات الكيفية. فالتغير يكون كميا إذا أضفنا حفنة من الرمال إلى حفنة من الرمال إذ سيظل الرمل رملا ولكن كميته ستزداد. أما التغيرات الكيفية فتنشأ على إثر تغيرات كمية بحيث يتحول الشيء عندما يصل إلى مرحلة حاسمة فجأة إلى شيء مختلف في كيفيته عن الشيء الذي طرأت عليه التغيرات الكيفية. ومثال ذلك تغير درجة الحرارة كميا الذي يطرأ على الماء فإذا استمر انخفاض درجة الحرارة (وهو تغير كمي يطرأ على الماء فإنه عندما يصل إلى درجة حاسمة يتحول الماء إلى ثلج تغيرا كيفيا مفاجئا، والأمثلة على ذلك كثيرة مثلا فحياة الإنسان تبدأ من خلايا وهكذا...

فالشيء الهام بالنسبة للتحول الكيفي هو عدم إمكان تفسيره وارجاعه إلى التغيرات الكمية وحد إذ أن هناك شيئا (ربما كان غامضا) يتدخل لإحداث هذا التحول الكيفي، حيث لا تكفي دراسة التغيرات الكمية وحدها لتفسيره.

أن الظاهرة محل الدراسة تتعرض لتغيرات في جانبها الكمي سواء بالزيادة أو النقصان، وذلك نتيجة لتصارع أجزائها فيما بينها إلى أن يصل هذا التغيير الكمي إلى ذروته، وهي ما تعرف بالطفرة أو القفزة النوعية، فيحدث تغيرا كيفيا مفاجئا، فالتغيرات الكيفية هي نتيجة تغيرات كمية متراكمة وصلت إلى مرحلة حاسمة مفاجئة.

والميزة الأساسية في هذا القانون تكمن في أنه يوضح نشأة التطور أو كيفية حدوث التطور

ثانيا : قانون وحدة وصراع الأضداد والمتناقضات

ومن معاني هذا القانون أيضا أنه: عندما يصل التناقض والصراع داخل الأشياء إل مرحلة معينة، يؤدي ذلك إلى التأثير في طبيعة الشيء أو النظام نفسه، حيث تتحول التغيرات الكمية السابقة إلى تغيرات كيفية، ويصل التناقص داخل الشيء أو النظام إلى درجة شديدة لا يمكن معها للشيء أن يستمر بنفس الطبيعة والخصائص ولذلك يتغير إل نظام من طبيعة أخرى تحث تأثير هذا التناقض. ومن معاني قانون وحدة الأضداد وصراعها: أن أي ظاهرة أو أي نظام يحتوي على جانبين أو وجهين يناقض كل منهما الآخر ويضاده دائما، بحيث هذا الشيء لا يوجد بدون هذين الجانبين المتقابلين، فلا يمكن استبعاد أحدها والإبقاء على الآخر، وهذه الأضداد وجودها معا، دائما تتناقض مع نفسها وتتصارع ويؤدي هذا التناقض والصراع إلى التطور والتغير .

ميزة هذا القانون أنه يكشف لنا أن مصدر التطور هو الصراع القائم بين أجزاء الظاهرة، ويؤكد على وحدة الأضداد

ثالثا : قانون نفي النفي » قانون نقيض النقيض

مفاد هذا القانون أن الصراع عندما يصل إلى أقصى درجته يؤدي إلى الوصول إلى تركيب جديد أكثر رقيا، فالتطور يحدث من خلال نفي الجديد للقديم ليس نفيا مطلقا، إنما يتخلص من عيوب الظاهرة القديمة ويحافظ على سماتها الإيجابية، فتظهر في صورة مغايرة أرقى وأسمى سرعان ما تدخل مع نقيض جديد وهكذا.

ميزة هذا القانون أنه يكشف عن اتجاه التطور، إذ لا يمكن أن يتطور أي ميدان من ميادين الحياة إلا إذا تم نفي الدرجة السابقة ورفعها في ذات الوقت إلى درجة جديدة محافظة على كل ما هو إيجابي في القديم.

حين يصل التناقض داخل الشيء أو النظام إلى درجة لا يمكن معها استمراره بنفي الطبيعة يترتب على ذلك حدوث توفيق أو تآلف بين العناصر المتناقضة. يؤدي إلى نظام جديد تقدمي ينفي النظام المتناقض ويقوم على انقاضه في صورة تركيب جديد يتخلص من شوائب وعيوب النظام السابق والتي أدت إلى تناقضه ويترتب على صراع متناقضات وجود نظم جديدة تتخلص من هذا الصراع والتناقض ويتطور المجتمع من مرحلة مختلفة إلى مرحلة أكثر تقدما ونهضة.

فالديالكتيكية تدعونا إلى تغيير النظرية إذا استدعى الأمر حتى نستطيع أن نساير التطور الذي يطرأ في الواقع. وبهذا تكون النظريات نفسها متلائمة مع الواقع فهي تتغير كما يتغير كل شيء في العالم

هكذا يظل نفي النفي يعمل بانتظام واطراد وبصورة مثمرة وبناءة وتركيبية وبطريقة متواصلة ومتسلسلة ومتجددة، فنفي النفي هو شرط التطور والبناء التصاعدي إلى الأمام، ولهذا يسمى بـ "قانون التطور والتقدم في الأشياء"، كما استخدم هيجل منهج الديالكتيك في تفسير بعض الظواهر الاجتماعية والسياسية، مثل ظاهرتي: الأمة والدولة. ويتسم منهج الديالكتيك عند هيجل بأنه ديالكتيك مثالي معنوي، لأنه استخدمه في مجال الفكر والمعرفة، فالتغير والتطور عند هيجل هو في الفكر والعقل والوعي، ومن ثم سميت نظرية الديالكتيك عند هيجل بـ "النظرية الديالكتيكية المثالية." أبقى ماركس على أسس النظرية الديالكتيكية لكنه نزع عنها الصبغة المثالية البحتة، وأعاد صياغتها صياغة مادية وواقعية، وجعلها نظرية كاملة وشاملة وطبقها على كل الأشياء والحقائق والظواهر، وفي كافة المجالات والعلوم الطبيعية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الإدارية.

المطلب الثاني : تطبيقات المنهج الجدلي في مجال العلوم القانونية

انفراد المنهج الجدلي بقوانينه وخصائصه يجعله من أكثر المناهج العلمية ملائمة للدراسات لقانونية المتحركة والمتطورة، فهو القادر على كشف وتفسير العلاقات والروابط الداخلية للظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، وكذا توضيح طبيعة القوى الدافعة والمحركة لهذه الظواهر، والتنبؤ بنتائجها وحلولها وفي مجال العلوم القانونية قام ويقوم المنهج الجدلي بقسط كبير في اكتشاف وتفسير النظريات والقوانين العلمية والتنبؤ بالظواهر والحقائق والأمور القانونية والإدارية فهكذا يلقى المنهج الجدلي دورا حيويا في اكتشاف القوانين والنظريات العلمية المتعلقة بتفسير أصل وغاية الدولة وأصل وغاية القانون في المجتمع فبالرجوع إلى كتب فلسفة القانون ومؤلفات المدخل لنظرية القانون والقانون الدستوري ونظرية الدولة والعلوم السياسية والنظم السياسية المقارنة وعلم التنظيم الإداري يظهر بجلاء دور المنهج الجدلي في تأصيل نظريات تفسير أصل الدولة وأصل القانون.

كما أن دور المنهج الجدلي في تفسير وتأصيل فكرة السلطة وتحليل وظائفها وعلاقتها بالقانون والحرية دور واضح ومعروف. ويقوم المنهج الجدلي أيضا بدور كبير في تأصيل وتفسير ظاهرة الثورة وعلاقتها بالقانون ومبدأ الشرعية القانونية تأصيلا وتفسيرا علميا موضوعيا سليما وصحيحا وواضحا. ويقوم المنهج الجدلي كذلك بدور فعال وقوي في تأصيل وتفسير ظاهرة التغير الاجتماعي وأثرها على النظام القانوني في الدولة والمجتمع تفسيرا وتأصيلا علميا وواضحا. وظاهرة السلطة وظاهرة الجريمة وظاهرة العلاقة بين الحرية والسلطة.

فضلا عن ذلك فقد أدى المنهج الجدلي دورا كبيرا في تفسير وتطبيق القانون في واقع الحياة، حيث يمكن للباحث والقاضي والمشرع في مجال العلوم القانونية، أن يستخدم المنهج الجدلي في تفسير بعض النظريات والفرضيات القانونية والتنظيمية والخروج بالنتائج والحلول العلمية لبعض الإشكالات والمسائل القانونية بصورة عميقة ودقيقة وصحيحة. كما طبق المنهج الجدلي (الديالكتيكي) في مجال العلوم الإدارية وأدى تطبيقه واستخدامه في مجال البحوث والدراسات العلمية الإدارية والتنظيمية إلى استنباط مبدأ المركزية الديمقراطية نتيجة الصراع وتضاد وتفاعل كل من النظام المركزي والسلطة الرئاسية ونظام اللامركزية والديمقراطية الإداري.

المنهج الجدلي الديالكتيكي في الكشف وتفسير ظاهرة الثورة علميا وظهور دولة البروليتاريا والتفسير المادي الاقتصادي للتاريخ وفي الكشف عن ظاهرة القانون في المجتمع.

المبحث الثامن : المنهج الاستقرائي

يعد الفيلسوف اليوناني أرسطو أول من استعمل كلمة استقراء للدلالة على إثبات قضية عامة واستقرائها من قضية أعم نجده يحدد الاستقراء بأنه الانتقال من الجزئيات إلى الكليات.

المطلب الاول : مفهوم المنهج الاستقرائي

فيكفي الرجوع إلى دراسات "ابن الهيثم" في علم البصريات، و"ابن النفيس" في علم الطب والبيتاني في علم الفلك و"ابن حيان" في الكمياء و"ابن خلدون" في علم العمران وغيرهم من علماء المسلمين للوقوف على عمق توظيف اسهاماتهم وأعمالهم في المنهج الاستقرائي وغيره من المناهج العلمية الأخرى.

الفرع الاول : مدلول المنهج الاستقرائي

أولا: تعريف المنهج الاستقرائي: التتبع المفضي للمعرفة واستقر الشيء بمعنى نظر في حاله إن كلمة استقراء هي ترجمة للكلمة اليونانية بمعنى يقود" ويقصد بها حركة قيادة العقل للقيام بعملية تؤدي إلى قانون أو مبدأ أو قضية كلية تحكم الجزئيات التي تخضع لإد اركنا الحسي وعرف أ : "الاستقراء هو كل استدلال يسير من الخاص إلى العام ، وعرف كذلك: "المنهج الاستقرائي يتم فيه الانتقال من مجموعة الجزئيات أو الانتقال من الأمور المعلومة إلى الأشياء المجهولة التي يحكمها نفس العناصر المشتركة. انطلاقا من التعاريف السالفة الذكر يتضح بأن الاستقراء عملية استدلالية صاعدة يرتقي فيها الباحث من الحالات الجزئية إلى القواعد العامة، بمعنى الانتقال من حكم خاص إلى حكم عام أو من الجزء إلى الكل، وأما المنهج الاستقرائي أو المنهج التأصيلي هو ذلك المنهج العلمي الذي ينتقل فيه الفكر من حكم خاص إلى حكم عام او من الجزء إلى الكل، أو يسير فيه العقل متدرجا في التعميم حتى يصل

إلى حكم عام أو قضايا كلية ، عبارة عن مجموعة الإجراءات الذهنية في عملية المعرفة و التي تبدأ من الخاص إلى العام ،أو هو عبارة عن تلك الطريقة العملية الاستدلالية التصاعدية التي تعتمد على قاعدة تحليل (جزء–كل) و التي يقوم بها الباحث من أجل الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن الظاهرة موضوع الدراسة و التحليل

ثانيا : خصائص المنهج الاستقرائي

كما أنه منهج هجين يجمع بين التفكير العقلي الاستدلالي، والمنهج العلمي التجريبي، ذلك أن الاستقراء في شقه الميداني لابد وأن يكون سوى منهجاً تجريبياً، أما الاستقراء في شكله الصوري النظري فهو لا يعدو أن يكون سوى منهجاً استدلالي.

أ–المنهج الاستقرائي له طبيعة موضوعية : بمعنى أن المنهج الاستقرائي له تطبيقات واسعة بطريقة موضوعية تبعا لنوع الدراسة أو التخصص، حيث يمكن أن نجده في مجال مختلف العلوم وهو إما استقراء قياسي استدلالي كما هو معمول به في العلوم الرياضية واما استقراء تجريبي كما هو الشأن في العلوم الطبيعة واما استقراء جزئي كما هو الشأن في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية عامة.

ب–طبيعة نتائج المنهج الاستقرائي نسبية بمعنى أن نتائجه وأحكامه ليست مطلقة وكليه خالصة إنما هي أحكام نسبية يعتبر المنهج الاستقرائي منهج تحليلي تاريخي يرتكز المنهج الاستقرائي على قاعدة تحليل جزء–كل.

تكون مقدمات الاستقراء دائما جزئية و نتائجه كلية يعتمد المنهج الاستقرائي على عناصر الحس و المشاهدة و الاستقراء كطرق علمية موثوقة لبلوغ المعرفة اليقينية بشأن الظاهرة محل لدراسة و التحليل.

يقوم المنهج الاستقرائي بدراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع المعاش و كما يجب أن تكون، أي أنه منهج يوفق بين المثالي والواقعي.

الفرع الثاني : خطوات المنهج الاستقرائي

أولا: مرحلة الوصف والبحث :تستخدم في هذه المرحلة الملاحظة أو المشاهدة أو ما يعرف بالرصد والمراقبة والتتبع لتتطور الظاهرة محل البحث والدراسة، للوقوف على العلاقة الموجودة بين الظواهر والحوادث والسلوكات من أوجه شبه أو اختلاف.

ثانيا: مرحلة الاكتشاف أو الاختراع :وهي مرحلة تكوين ووضع الفروض التفسيرية للظاهرة المدروسة، بحيث يتجاوز الباحث مرحلة الوصف والتشخيص إلى مرحلة التفسير والتحليل وبيان العلاقات والروابط بين الظواهر المدروسة وغيرها، حيث يضع الباحث فروضا كتفسير افتراضي للظاهرة، ثم يقوم بتصفية وانتقاءها ما يصلح منها كتفسير مؤقت للظاهرة وهو ما يعرف بخطوة الحذف والاستبعاد .

ثالثا : مرحلة البرهان :أو ما يعرف بمرحلة اختبار الفروض أو التجريب العقلي في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية ويقصد بهذه المرحلة تحقيق الفروض أو التحقق من الفرضيات بالرجوع إلى أرض الواقع حيث يقوم الباحث باختبار مدى صحة الفروض التي وضعها ويرجح أصحها من حيث تلازمها مع الظاهرة أو الحادثة المدروسة وجوداً أو عدما.

رابعا :مرحلة كتابة وتقنين النتائج :حيث يتم تجميع النتائج الجزئية ويصاغ منها قانون لكي تبنى عليه المعارف وهكذا يصبح الحكم الحسي الجزئي أساسا للحكم العقلي الكلي لأن القضايا الحسية لا تكون إلى جزئية ولا سبيل إلى صدق القضية الكلية في مجال العلوم الطبيعية إلا من خلال التجريب على الجزئيات المحسوسة أو المشاهدة، نفس الحكم ينطبق على العلوم السلوكية أو الإنسانية أو الاجتماعية.

المطلب الثاني : أنواع الاستقراء

الفرع الاول: الاستقراء التام

يطلق عليه أيضا بالاستقراء الكلي الذي يقوم على ملاحظة المفردات الخاصة بالظاهرة أو الحادثة أو السلوك محل الدراسة والبحث، وفق المنهج الاستقرائي، لإصدار الحكم الكلي الذي يكون عبارة عن تلخيص للأحكام على المفردات الظاهرة على سبيل الحصر الشامل والتام لجميع مفردات الظاهرة ويتضح بأن الاستقراء التام هو استقراء يقيني وثابت، لأنه يقوم على استقراء لكل جزئيات موضوع البحث سواء كانت هذه أجناسا أو أنواعاً أو أف اردا، بمعنى الاستقراء التام هو انتقال الفكر من الحكم الجزئي على كل فرد من أفراد مجموعة معينة إلى حكم كلي يتناول كل أفراد هذه المجموعة.

الفرع الثاني: الاستقراء الناقص

أو ما يعرف الاستقراء الجزئي وهو استقراء غير يقيني وغير ثابت لأنه يقوم على تفحص بعض الجزئيات فقط، ومعناه انتقال الذهن أو الفكر من الحكم على بعض الجزئيات إلى حكم كلي يتناول كل النوع والجنس الذي يشمل على هذه الجزئيات، بمعنى الاستقراء الناقص انتقال من معرفة جزئية إلى معرفة كلية، حيث يكتفي فيه الباحث بدراسة بعض النماذج ثم يحاول الكشف عن القوانين العامة التي تخضع لها جميع الحالات المشابهة وبذلك يمكن التنبؤ بما يحدث للحالات المماثلة والتي لم يشملها البحث فهو ينتقل من حالات معلومة إلى حالات مجهولة، إن الاستقراء الناقص أو الجزئي يفيد الظن والشك لأنه استدلال معرض للاختلال لاحتمال سقوطه بعدم استقراء جزئية واحدة أو أكثر. والاستقراء الناقص نوعان:

أولا: الاستقراء الناقص المعلل :وهو استقراء يقيني لأن الحكم فيه يستند إلى علة مشترطة قائمة في كل معا جزئياته، بمعنى آخر هو استقراء كمي وكيفي يقوم على الملاحظة والتعليل.

ثانيا: الاستقراء الناقص غير المعلل :وهو استقراء غير يقيني لأن الحكم فيه لا يقوم على أساس من التعليل وانما فقط المشاهدة والملاحظة للظاهرة أو الحادثة.

الفرع الثالث: طرق المنهج الاستقرائي

تتمثل طرق المنهج الاستقرائي فيما يلي:

أولا: الطريقة الأولى: هي الاتفاق، و تعني أن وجود السبب يؤدي إلى وجود النتيجة، و الاتفاق قد يكون وليد الصدفة أو يعود إلى كون كل من الظرف المشترك و الظاهرة المراد تفسيرها نتيجة لسبب واحد.

ثانيا: الطريقة الثانية: فهي الاختلاف و هي عكس الطريقة السابقة، و تعتمد هذه الطريقة على أن غياب السبب يؤدي إلى غياب النتيجة.

ثالثا: الطريقة الثالثة :هي التغيير النسبي للظاهرة، حيث يتجه البحث إلى العلاقة الكمية بين السبب و النتيجة، فالزيادة و النقصان في المعلوم يرتبط بالزيادة أو النقص في العلة ، إذ الاحتكاك مثلا في هو أحد علل توليد الحرارة و بمقتض ى هذه الطريقة فإنه كل ما زاد الاحتكاك ارتفعت درجة الحرارة الأجسام المعروضة له و كلما قل الاحتكاك قلت درجة الحرارة . فالمنهج الاستقرائي يعتمد على التحكم الدقيق في المتغيرات وتحقيق أعلى مستويات الضبط، حتى يمكن رصد العلاقة بين متغيرين أو أكثر يفترض أن بينهما علاقة ارتباط سببي.

المبحث الثاني: تطبيقات المنهج الاستقرائي في ميدان العلوم القانونية والإدارية وتقديره

المطلب الاول: تطبيقات المنهج الاستقرائي في ميدان العلوم القانونية والإدارية

فعملية الاستقراء ملازمة لدراسة مختلف أنواع النصوص القانونية في مفهومها الواقعي مع مدى انطباقها على المراكز القانونية المخاطبة بها، عن البيان أن القاعدة القانونية تتميز بالعموم والتجريد فمتى طبقتها على هذه المراكز أو الأوضاع القانونية كنا بصدد واستقراء تام أو كلي، خاصة في مجال العلوم الجنائية وكذلك قانون الأسرة ومعظم أحكامه المستوحاة من الشريعة الإسلامية السمحاء، دون أن تنسى المجال القضائي ذلك من حل أي نزاع أو دعوى قضائية كي يتأتى إلا بعد تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الأحداث والوقائع المطروحة فيه بعد تكييفها وتفسير القانون الواجب التطبيق إذ لا تعدو أن تكون هذه العملية العقلية القانونية سوى استدلال صاعد من الجزء إلى الكل لإصدار الاحكام القضائية وهو التطبيق الأمثل أو المثال النموذجي للاستقراء الجزئي أو الناقص.

لاسيما في القانون الجنائي مثل فحص وفي تشخيص ووصف وتفسير واصدار قانون يحكم ظاهرة الجريمة و فلسفة التجريم و العقاب، و أي القانون الإداري مثل استقراء أحكام و قرارات المحاكم الإدارية بخصوص الرقابة على أعمال الإدارة و الرقابة على دستورية القوانين ، استقراء أحكام القضاء المدني

المتعلق بحماية المستهلك، أو أحكام القضاء الاداري المتعلقة بحماية حقوق الأشخاص الخاضعين للضريبة ، امكانية خلق التحكيم الدولي لقواعد موضوعية ذاتية تتعلق بمعاملات التجارة الدولية قادرة على حسم منازعات هذا النوع من التجارة على المستوى الدولي أو عبر الدولي.

المطلب الثاني: تقدير المنهج الاستقرائي

الفرع الاول: مميزات المنهج الاستقرائي

أولا: تتمثَّل مميزات المنهج الاستقرائي في إمكانية دراسة الظاهرة أو الموضوع البحثي بأسلوبُ مدقِق ومنهجي؛ من خلال المُلاحظة والتجربة، بما يمنح الباحث نتائج أقرب للحقيقة.

ثانيا: وكذلك تجّريُ عنصر الموضوعية في مراحل استخدام المنهج، بالإضافة إلى أن الفروض تُوصل لقوانين عامة تُفيد قطاعات كبيرة علمية أوُ مجتمعية، وذلك في حالة إثبات صحتها.

الفرع الثاني: عيـوب المنهج الاستقرائي

أولا: من أبرز عيوب المنهج الاستقرائي صعوبة عملية تعميم النتائج في كثير من الحالات البحثية، والسبب هو إمكانية تغُّير المُعطيات في المُستقبل، واستخدام أُسس حديثة.

ثانيا : كذلك عدم التيقُّن من تماثُل جميع الُ جزئيات في الصفات، لذا لاُ يمكن أنُ نطلق مفهوًما عاما على الجميع في بعض الحالات.

المبحث التاسع: نظرية تكامل المناهج

يهدف البحث العلمي إلى معرفة الأمور كما هي في حقيقتها، وتعد مناهج البحث السبيل الأقوم الذي يتبعه الباحث لبلوغ ذلك الهدف، لأن تحديد منهج البحث من أهم الأمور التي يجب أن يحددها الباحث و يوليها عنايته، فالظواهر الاجتماعية متنوعة ومن الطبيعي أن تكون مناهج البحث متنوعة بتنوع ميادين البحث وبتنوع الأهداف التي يريد الباحث الوصول إليها من خلال بحثه ودراسته، ولذلك يجب على الباحث أن يقيم علاقات بين منهجية البحث وبين الأهداف المرسومة وبطبيعة الحال بين طبيعة الموضوع محل الدراسة من خلال خطة متكاملة تشكل الإطار المنهجي للبحث.

الفرع الاول : نظرية تكامل المناهج او التعدد المنهجي

لقد كان هناك نقاش واسع النطاق في السنوات الأخيرة في العديد من العلوم، لا سيما العلوم الانسانية والاجتماعية، بشأن مزايا الجمع بين المناهج الكمية والنوعية في البحوث. وقد تباينت المواقف التي اتخذها الباحثون، فمن هؤلاء من رأى أن المناهج الكمية منفصلة عن المناهج الكيفية تماما، أي أنه

لا يمكن للباحث أن يخلط بين المناهج الكمية والنوعية في إطار دراسة واحدة. بينما جاء موقف البعض الأخر على النقيض من ذلك، فقد ظهرت دعوى من العديد من الباحثين الذين يعتقدون أن استخدام المناهج الكمية إلى جانب المناهج الكيفية في المشاريع البحثية، تعد من المتطلبات البحثية لإعداد دراسات وبحوث أكثر قيمة ومصداقية. ومن هؤلاء الباحث البريطانين (ألان بريمان، وجوليا برينان) الذي رأوا أن الجمع بين المناهج النوعية والكمية أفضل من استخدام كل منها على حدا.

أولا: المقصود بنظرية تكامل المناهج

يمكن للباحث اعتماد أكثر من منهج في بحث واحد، لأن لكل منهج وظيفته وحدوده، فيمكن للباحث مثلا أن يوظف المنهج الوصفي لأنه ضروري لكنه قد لا يكفي لوحده في الإجابة عن إشكالية البحث، فيوظف إلى جانبه المنهج التحليلي ذلك أن التحليل هو الذي يعطي قيمة للبحث، وقد يضيف إلى ذلك كله مستوى أعلى من خلال توظيف المنهج المقارن، أو أي منهج آخر كالمنهج الجدلي، أو المنهج التاريخي...

وفي إطار استكشاف قضايا البحوث النوعية والكمية، ومختلف الأشكال النوعية والكمية، يبدوا أن هناك حاجة إلى النظر في مختلف الأسئلة الأنطولوجية والمعرفية. التي تستند عليها البحوث الكمية التي تميل إلى استخدام على نطاق واسع الاستبيانات، للقيام بالتحليل الاحصائي لعوامل الارتباط، الانحدار، والتباين، وغيرها، كأسلوب بحثي. إلا أن الأمر في النهاية منوط بالباحث واختياره للمناهج الأنسب التي تساعده على تحقيق أهدافه البحثية. لا شك أن العلوم الاجتماعية في عصرنا تعاني قصورا واضحاً في مناهج البحث يتمثل في عدم دقتها وعدم موضوعيتها، كما تعاني من كثرة الخلافات بين الباحثين حول المنهجية الملائمة ، ومن أجل رفع المستوى المنهجي والأداء العلمي وحل الأزمة والخلاف لا بد من ضرورة السعي لابتكار أساليب منهجية وتطوير طرق البحث، من أجل الوصول إلى الدقة المنشودة في النتائج البحثية.

تقوم العلوم الاجتماعية على منهجين اثنين هما المنهج الكمي والمنهج الكيفي : ومن امثلة **المناهج الكمية** :منهج المسح الاجتماعي منهج تحليل المضمون المنهج التجريبي اما **المناهج الكيفية** منها: منهج دراسة الحالة ، المنهج المقارن ، المنهج التاريخي

فالبحوث الاجتماعية تقوم على اتجاهين في المناهج المستخدمة، اتجاه كيفي واتجاه كمي، **فالاتجاه الكيفي** هو الأسلوب الذي يتبعه الباحث ويعتمد بشكل رئيسي على الكلمات والعبارات في جمع المادة العلمية بداية وفي تحليلها وتفسيرها والتعبير عن نتائجها وعرضها، ويقوم هذا الأسلوب على الفهم البنائي أي كيف يفسر الباحث الظاهرة ، وفي هذا الأسلوب لا نرى انفصالا بين الباحث والظاهرة، فالظاهرة تترك أثرا في الباحث والباحث يترك أثرا في الظاهرة، ولا تنفصل نتائج البحث عن إمكانية التأثير المتبادل بين

الباحث والظاهرة، وأكثر ما يستخدم هذا الأسلوب في المناهج الوصفية والتاريخية، ويتميز هذا الأسلوب بأنه قليل الفائدة لابتعاده عن الدقة والموضوعية.

أما **الاتجاه الثاني** وهو الأسلوب الكمي فهو الأسلوب الذي يعتمد فيه الباحث على لغة الأرقام في جمع المعطيات أولا وفي تحليلها واعطاء النتائج في النهاية، ففي هذا الأسلوب يتم ترجمة المادة العلمية إلى أرقام ثم يتم تحليلها إحصائيا، فالأسلوب الكمي له القدرة على تحويل الظاهرة إلى عدد من المؤشرات القابلة للقياس، مثل تحليل المضمون.

ثانيا : إمكانية الجمع بين الأسلوب الكمي و النوعي:

ومن هنا فقد ظهر مجموعة من الباحثين يدعون إلى التكامل بين هذين الاتجاهين في المناهج ، " حيث نجد أن تبني أسلوب التكامل المنهجي يساعد على الخروج من هذه المشكلة والارتقاء عن تلك الخلافات بين المشتغلين في العلوم الاجتماعية إذ أنه يخلو من تحيز لنظرية أو لمنهج أو لأداة أو لملاحظ أو لمصدر بيانات بعينه. من المهم جدا أن نقول أنه يمكن الجمع بين الأسلوبين واستخدام المدخل الكمي و المدخل الكيفي في دراسة واحدة، وأنه يمكن الوصول إلى نتائج جيدة، وذلك بطريقتين:

أ-استخدام الأسلوبين بطريقة التتابع :فيبدأ الباحث بالمدخل الكيفي أثناء إعداد مشروع البحث تحليلا وتفسيرا، ثم عند الوصول إلى الفرضيات يمكن اختبار الفرضيات باتباع المدخل الكمي وذلك باستخدام عينة أكبر.

ب-استخدام الأسلوبين بشكل متداخل وفي نفس الوقت، ويتم ذلك عند دراسة الظاهرة الواحدة بأكثر من طريقة، فيتم استخدام المدخل الكيفي لوصف الجوانب الوجدانية في مجال الدراسة بينما يستخدم المدخل الكمي في قياس المتغيرات الأخرى .

الفرع الثاني : أسباب الحاجة إلى تكامل المناهج

أحد أسباب دعوة بعض الباحثين إلى ضرورة الجمع بين أكثر من منهج في دراسة واحدة هو لأن لكل منهج وظيفته وحدوده، فيكون التكامل بين المناهج وسيلة لسد الفجوة بين المستويات. كذلك فإن تكامل المناهج من الممكن أن يوفر فهما أكثر اكتمالا لطبيعة الإشكالية البحثية (لها عدة جوانب) حيث يحتاج الباحثون في العلوم الانسانية والاجتماعية إلى التفكير من خلال النظرة الفلسفية، ولاعتبارات عملية براغماتية، تدفع بالباحث إلى ضرورة التعمق في الدراسة والبحث باستخدام عدة مناهج. أيضا فإن استخدام أكثر من منهج للتحقيق في ظاهرة ما يمكن أن يؤدي إلى نتائج أكثر تأكيدا، إذ يمكن التحقق من نتائج نوع من المناهج في الدراسة إذا ما قورنت نتائجه المستمدة من النوع الآخر. ان الحديث عن التعد المنهجي في البحث القانوني يقودنا الى ضرورة معرفة اسبابه وهي كثيرة:

أولا–خصوصية الظاهرة القانونية في حد ذاتها: تتميز الظاهرة القانونية بعدة خصائص تميزها عن غيرها من الظواهر وعلى اساسها تتطلب استخدام أكثر من منهج واحد لدراستها. فهي جهة طاهرة معقدة حيث ان حدوثها لا يمكن ارجاعه الى سبب واحد ومن جهة اخرى متغيرة من الزمان والمكان وهي ظاهرة حركية ومنتجة.

ثانيا– اهداف البحث العلمي وغاياته :يهدف البحث العلمي باعتباره العمل الفعلي الدقيق الذي يؤدي الى اكتشاف حقائق يقينية وقواعد عامة شاملة.

ثالثا–المهارات البحثية :إن تطبيق منهج و أكثر من مناهج البحث العلمي في عملية اعداد البحث، يعتبر مقوما جوهريا وحيويا البحث للكتابة والصياغة العلمية الصحيحة والجيدة حيث يسير الباحث وينتقل بطريقة علمية منهجية منتظمة ودقيقة في ترتيب وتحليل وتركيب وتفسير الحقائق والافكار العلمية حتى يصل إل النتائج النهائية للبحث.

الفرع الثالث: مزايا وعيوب التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

أولا: مزايا التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

أ– يهدف الى تحقيق اكبر قدر من الموضوعية

ب–يعمل على التقليل من احتمالات الخطا

ت–يساعد على فهم الظاهرة بشكل معمق من خلال دراستها من عدة زوايا

ثانيا : عيوب التعدد المنهجي في الدراسات القانونية

أ– استخدام اكثر من منهج يورط الباحث ويفقده التحكم في الموضوع

ب–يكلف استخدام التعدد المنهجي الكثير من الجهد والوقت والمال